الفصل الثالث

السياسات الغربية والعالم الإسلامي

مصادر التحديات ومجالاتها/ من القواسم المشتركة إلى الأنماط المتنوعة في مناطق العالم الإسلامي

ما هي طبيعة عالم ما بعد الحرب الباردة ؟ ما أشكال القوة الأكثر أهمية ؟ ما نمط الانقسامات والتحالفات السائدة ؟ ما هو وضع القوى الكبرى وما هو مآل القوى الصغـوى ؟ أسئلة ترددت ومازالت تتردد طوال التسعينيات . وتعددت زوايا الاقتراب منها – كما سـبق ورأينا.

وجميعها كانت تتصل بوقائع عالم ما بعد الحرب أي بالتغيرات العالمية الراهنـــة في جوانبها المختلفة من ناحية كما تتصل من ناحية أخرى "بأيديولوجيا" هذه التطورات.

بعبارة أخرى فإن اقترابنا حتى الآن من خصائص مرحلة ما بعد الحرب البـــاردة ومن عملية العولمة قد انصب على مستويين من مستويات ثلاثة غير منفصلين : التشـخيص والتنظير، والأيديولوجيا ، والسياسات.

وإذا كان تشخيص وتنظير أوضاع نهاية القرن العشرين (فصل١) تضعنا أمـــام خصائص ووقائع لا يمكن إنكارها كتجليات للعولمة علـــى صعيـد الاقتصـاد والسياسـة والاتصال – كما رأينا – وإذا كان تحليل الأطر الفكريـــة الغربيـــة التـــي أحـــاطت بـــهذه الخصائص قد أفصح عن الاتجاهات الكبرى للأيديولوجيا التـــي تحكـــم عمليـــة العولمـــة باعتبارها عملية إرادية تقودها وتؤثر على تفاعلاتها الولايات المتحـــدة الأمريكيـــة ، فـــإن المستوى الثالث الذي لا يكتمل إلا به فهم أبعاد عملية العولمة في تجلياتـــها المختلفـــة هـــو مستوى السياسات أي سياسات القوى التي تقود هذه العملية والتي تعكـــس أهدافـــها وأدوات تحقيق مصالحها .

ويتجسد في هذا المستوى الثالث أي السياسات : مصادر التحديات التي تواجه العالم الإسلامي في نهاية القرن العشرين.

ومن ثم فإن التغيرات النظمية وطويلة الأجل (فواعل دولية جديدة) قضايا عالمية جديدة ، ثورة معرفية ومعلوماتية ، اقتصاد عالمي...) وكذلك التغيرات في توزيع القوى العالمية وفي آليات إدارة العلاقات الدولية ، جميع هذه التغيرات تضع جميع دول العالم أمام تحديات متجددة . تتلخص في التحديات التي تفرضها الأبعاد الثلاثة الكبرى لعملية العولمة : تحديات عولمة الرأسمالية ، تحديات عولمة الديموقراطية وحقوق الإنسان ، تحديات الثورة المعلوماتية والاتصالية وحيث أن العولمة – كما سبق التوضيح – هي عملية إرادية تقودها الولايات المتحدة ومن ثم فإن محتوى أبعادها الثلاثة لا ينفصل عن مضمون النموذج الغربي الرأسمالي (المعرفي ، الحضاري ، السياسي،) لذا فإن استراتيجيات القوى الكبرى وسياساتها –إنما تجسد بصورة محددة مصادر التحديات التي تواجه الدول الإسلامية . ولقد عكست مؤتمرات العولمة خلال التسعينات مجالات هذه التحديات ومصادرها الأساسية.

ولكن يظل السؤال التالي قائما : كيف نقترب من هذه السياسات ؟ وكيف نحدد ما تمثله من تهديدات أو تحديات ؟ إن الإجابة على هذا السؤال تقتضي تصميم خطوات بحثية متتالية وتحديد قواعد منهاجية ؟ والخطوة الأولى في هذا الاقتراب هي عرض مجموعة من الأدبيات التي ساهمت في هذا المجال ، وثاني هذه الخطوات هو تحديد مستويات السياسات المختلفة موضع الاهتمام باعتبارها مصادر للتحديات وبيان ما لها من آثار على العالم الإسلامي وأخيراً تحديد مناط التحديات العامة التي تبرز من هذه السياسات من ناحية وتحديد أنماط متمايزة منها في المناطق المختلفة.

المبحث الأول

حول مصادر ومجالات التحديات الخارجية التي تحيط بالعالم الإسلامي:
بين تحليل اتجاهات الأدبيات وبين تحليل نموذج الاستراتيجية الأمريكية العالمية

يمكن أن نتلمس ماهية مصادر التحديات الخارجيـــة ومجالاتـــها والتـــي ترتبـط بالسياسات الغربية في ظل التحولات العالمية من مجموعتين من المصادر .

أولها مجموعة من الأدبيات ، ذات غايـــات بحثيـــة متنوعـــة ، تعكـــس الـــرؤى الأكاديمية حول هذا الموضوع ، ثانيها نموذج لرؤية رسمية غربية وهي الأمريكية بصفـــة خاصة وذلك عن –الاستراتيجية الأمريكية العالمية في مرحلة مـــا بعـــد الحـــرب البـــاردة ووضع العالم الثالث في هذه الاستراتيجية مع إحالة خاصة إلى وضع المنطقة العربية .

أ- حول اتجاهات الأدبيات :

يمكن أن نعرض لهذه الاتجاهات في مجموعات خمسة يمكن لنا أن نمـــيز علـــى أساسها بين نماذج الأدبيات المعنية.

المجموعة الأولى من الأدبيات وهي أدبيات نظرية العلاقات الدولية الغربية تلـــك التي تقترب من وضع العالم الثالث أو الجنوب بصفة عامة في النظام الدولي وبحثـــاً فـــي مشاكل هذا الجنوب وآثارها على استواء هذا النظام من ناحية وآثار النظام الدولي الجديـــد على هذا الوضع ومشاكله من ناحية أخرى ومن ثم فهي تقدم تصورات عامة عـــن كيفيـــة التعامل مع هذه التحديات المختلفة . وهذه التصورات بدورها –مثلما التشخيص من قبلـها – تنقسم حولها تيارات عدة .

ولقد تعددت أطر المقارنة بين هذه الأدبيات والتي تحـــاول استكشـــاف القواســـم المشتركة والمختلفة بينها ونستطيع في هذا الموضع الإحالة إلى نموذجين من هذه الأطر :

الأولى تقدمها دراسة أ.د. ودودة بدران(١) وهي تقترب من وضع الدول الناميـــة في النظام العالمي الجديد باعتباره أحد محاور عرض الرؤى المختلفة عـــن هـــذا النظـــام.

والمحاور الأخرى هي هيكل النظام ، قضاياه ، تفاعلاتـــه . وفيمـــا يلـــي تلخيـــص لـــهذا الاقتراب:

يعتقد بعض الباحثين أن النظام العالمي الجديد ما زال يطرح فرصاً أمـــام الـــدول النامية بينما يرى البعض الآخر أن ذلك النظام قد آثر سلبياً على وضعية الدول النامية فيه.

فمثلاً في المجال السياسي يهتم الباحثون بأربعة تداعيات سلبية :

أولاً : انتفاء الصراع الأيديولوجي بين الشرق والغرب ترتب عليه التقليـــل مـــن الأهمية الاستراتيجية لبعض الدول النامية .

ثانيـــاً : فقدان حركة عدم الانحياز لصفتها كمنبر سياسي للدول النامية .

ثالثـــاً : قلة مجالات التحرك المتاحة أمام الدول الناميـــة بعـــد انـــهيار الاتحـــاد السوفيتي.

رابعـــاً : إثارة قضايا الحدود من جديد في دول الجنوب بسبب تداعيـــات توحيـــد ألمانيا والضغوط لإعادة ترسيم الحدود في دول اشتراكية سابقة بعد انتهاء الحرب الباردة.

أما في المجال العسكري فإن التداعيات تتمثل في أن انتفاء الصراع الإيديولوجـــي سيقلل دوافع مراكز القوة للتنافس حول إمداد الدول النامية بالأسلحة.

أما في المجال الاقتصادي فيقسم أنصار وجود تداعيات اقتصادية هذه التداعيـــات إلى ثلاثة أنواع :

الأول : استمرار معاناة الدول النامية من المشاكل الاقتصادية خاصة وأن وضـــع هذه الدول سيتجه للتدهور في ظل انخفاض أسعار السلع الأولية ووجود خلافات هائلة بيـــن مصالح الدول النامية .

الثاني : احتمال انخفاض المساعدات الخارجية الموجهة للدول النامية فـــي ظـــل انتفاء الدوافع السياسية التي حكمت هذه المساعدات خلال الصراع بين الشرق والغرب.

الثالث : معاناة الدول النامية من فقدان القدرة على تحديد مســـارها الاقتصـــادي بسبب زيادة دور المؤسسات الدولية الغربية في توجيه اقتصاديات البعض منها

رابعاً : قضايا البيئة وما تفرضه من صراع بين الشمال والجنوب ليس ذلك فقط بل وما تفرضه قضايا البيئة وما يتعلق منها بالسيطرة على موارد المياه من صراعات بين الدول النامية .

وتثير هذه التداعيات أسئلة تدور أساساً حول أين الباحثون العرب من تداعيات هذه القيود ؟ وما هي بعض الاستراتيجيات التي يجب علينا اتباعها للتقليل من مدلول هذه القيود وبالتالي تحسين وضع الدول النامية في هذا النظام العالمي الجديد.

والثانية : تقدمها دراسة أ.د. نادية محمود مصطفى(٢) تحت عنوان المنطقة العربية والنظام الدولي الجديد في الجزء الأول منها تحت عنوان الاستراتيجية الأمريكية العالمية بعد نهاية الحرب الباردة ووضع العالم الثالث فيها ، تتناول الدراسة بالتحليل أبعاد الرؤية الرسمية الأمريكية والرؤى الأكاديمية غير الرسمية حول جانبين من ناحية مصادر التهديد للمصالح الغربية والنابعة من العالم الثالث ومن ناحية أخرى أبعاد الدور الأمريكي العالمي لمواجهة هذه المصادر .

وتتلخص هذه المصادر للتهديد والتي أجمعت عليها الرؤية الرسمية والرؤى غير الرسمية فيما يلي :

أسلحة الدمار الشامل، الإرهاب والنظم التسلطية، التنافسية الحمائية الاقتصادية، دور بعض القوى الإقليمية في المناطق الهامة للمصالح الأمريكية ، الصراعات الإقليمية المسلحة.

ومن ثم استلزم تحديد هذه المصادر من القيادة الأمريكية تحديد الأهداف اللازمة لحماية المصالح الأمريكية وهي تدعيم نظام منع انتشار أسلحة الدمار الشامل ، مكافحة الإرهاب والأصوليات المتطرفة ، دعم التحول الديموقراطي وحماية حقوق الإنسان ، التسوية السلمية للصراعات المسلحة ، تحرير التجارة العالمية.

ويجدر ملاحظة الترابط في هذه الرؤية بين تحقيق الاستقرار والسلام -من المنظور الأمريكي وبين التحول الديموقراطي وتحرير السوق العالمي أي التحول نحو منظومة القيم الغربية في المجالات المختلفة.

أما عن أبعاد الدور الأمريكي العالمي المطلوب لتحقيق هذه الأهداف ولمواجهة هذه التهديدات فإن الرؤية الرسمية حوله تتلخص فيما يلي : أنه يجب أن يكون دوراً نشطاً قيادياً ينطلق من التحالف مع القوى الأخرى في النظام لإدارة القضايا والمشاكل العالمية ، ويسعى إلى حماية المصالح الداخلية من خلال هذا الدور النشط الخارجي ، ويقوم على توظيف الأدوات المختلفة الاقتصادية منها والعسكرية أما الرؤى غير الرسمية فلقد ناقشت أبعاد هذا الدور على النحو الذي يوضح وجود انقسام في الرؤى حول طبيعة هذا الدور وأهدافه الاستراتيجية الحقيقية وماهية الأدوات اللازمة لتحقيقها : فإذا كان البعض قد تحدث عن ضرورات دور انعزالي يقلص الأعباء الخارجية لخدمة المصالح الداخلية فإن البعض الآخر رأى أن الدور التدخلي الخارجي هو الأساس لحماية المصالح الداخلية . كما ظهر الاختلاف حول أولوية الأدوات الواجب توظيفها وحول كيفية مواجهة مصادر مشاكل العالم

الثالث : فهي لا تحتاج حلول أمنية ضيقة بقدر ما تحتاج إلى رؤى تقبل آفاق التغيرات المجتمعية الداخلية اللازمة لإحداث استقرار مستمر في هذا المناطق.

المجموعة الثانية تمثلها دراسة هانتجتون(٣) التي تعكس وتبين تميز اقترابات الفكر الغربي القيمية من العالم الإسلامي ولنا أن نسترجع معا نصائحه للغرب في مواجهة "بقية العالم" والتي تنقسم بين سياسات المدى القريب وسياسات المدى البعيد .

والمجموعة الثالثة من الأدبيات تلك التي خاضت مباشرة في الجدل حول "التهديد الإسلامي" وانتهت كل منها -كعادة الأدبيات الغربية -باقتراح البدائل على السياسيات الغربية .

فيتوجه ممثلو التيار المتبني (٤) لفكرة الخطر الإسلامي بما يلي من النصائح لحكومات الدول الغربية:

تطوير نوع من الليبرالية المتطرفة في مواجهة الإسلام المتطرف ، تتمثل سماتها في عدم تشجيع مبدأ الانتخابات المفتوحة ، وتهميش الجماعات الراديكالية والتي من المحتمل أن تؤدي مشاركتها إلى الإطاحة بالعملية الديموقراطية برمتها ، وفي المقابل يجب على حكومات الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة أن تمضي قدماً في جهودها الرامية لدعم قيم الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والتي تعارضها الكثير من الجماعات الإسلامية ، (وهو الأمر الذي بدا بوضوح بعد المؤتمر الشهير الذي عقده بارزون إسلاميون في عام ١٩٨١ في باريس لصياغة إعلان إسلامي لحقوق الإنسان يتوافق مع الشرعية ويخلو من كل ما جاء بالإعلان العالمي متعارضاً معها) . فضلاً عن دفع قيم المجتمع المدني وحرية الصحافة على النمط الغربي، هذا ويذهب أصحاب هذا التوجه إلى أنه حتى لو كانت نتائج مثل هذه الإستراتيجية محدودة أو هامشية فإنها أفضل من لا شئ خاصة وأن الإسلاميون ينجحون في الوصول إلى السلطة عندما لا يوجد من يقف في وجوههم.

ويرى المحللون الأمريكيون أنه أيا كان شكل النظام العالمي الذي ستسفر عنه الأحداث الجارية حالياً فإن على الولايات المتحدة أن ترفع فيه قيم التعددية والتسامح والاختلاف ولكن يجب عليها في الوقت ذاته أن تقف في وجه كل ادعاء يقول صاحبه أنه يتحدث باسم الله .

فالإدارة الأمريكية عليها أن تعلن صراحة عن فصلها بين ما هو ديني وما هو دنيوي ، وعن تمسكها بقيم الليبرالية الديموقراطية التي تضاد تماماً مع قيم الدولة الإسلامية التي يدعوا إليها الإسلاميون .

واعترافا منهم بالصعوبات التي يمكن أن تواجهها الولايات المتحدة إذا ما هي تبنت هذه الاستراتيجية في وجه حلفائها الإسلاميين ؛ وبخاصة المملكة العربية السعودية التي يعتبر هذا التيار أنها تقوم بكل انتهاكات حقوق الإنسان المتصورة ، لا يمانع هؤلاء المحللون أن تقوم الولايات المتحدة بهذا الدور عبر وسطاء من الأفراد والمنظمات – مثل

المنظمات المعنية بحقوق الإنسان- الأمريكية والعربية ، والتي يمكنها أن تنتقد بحرية ، وإن من منطلق غير رسمي ، ممارسات الإسلاميين في الشرق الأوسط .

أما التيار المعارض لوجود تهديد إسلامي(٥) فتنصب نصائحه أساساً على ما يتصل بالتعامل مع ما يسمى "الإسلام السياسي " وخاصة "الجماعات الإسلامية . ومفاد هذه النصائح التي تقدمها أحد أدبيات هذا التيار هو أن التشدد معها لن يعكس سوى ازدواجية في المبدأ ونوع من النفاق السياسي . وذلك نظراً للعنف الذي تسانده ضد هذه الجماعات بما يدفعها إلى سياسات العنف المضاد في نفس الوقت الذي يقوم فيه الدول الغربية بالدفاع عن وحماية كثير من النظم الشمولية . ومن ثم تنطلق هذه النصائح من ضرورة عدم قبول انحصار تطبيق قيم الديموقراطية وحقوق الإنسان داخل المجتمعات الغربية بينما يقبع المسلمون تحت وطأة الأنظمة الشمولية والقمعية.

والمجموعة الرابعة من الأدبيات ، فهي التي تتصدى أساساً لظاهرة الحركات السياسية الإسلامية بالتحليل والتفسير والتي تتضمن بالتالي طرح مجموعة من السيناريوهات والبدائل أمام "الغرب" للتعامل مع هذه الظاهرة.

ومن نماذج هذه المجموعة نذكر دراسة غسان سلامة(٦) فبعد تشريح ظاهرة الحركات الإسلامية ومواقف حكومات الدول الإسلامية يتوقف غسان سلامة – عند البدائل في سياسات الغرب تجاه هذه الحركات : هل العنف أم الوسائل الديموقراطية ؟ وهو يقرر ظاهرة النفاق والازدواجية التي تتسم بها سياسات الغرب الذي يحتضن بعض قوى المعارضة في حين لا يخفى ارتياحه بعد انقلاب نظام الجزائر ضد المعارضين الإسلاميين. ولذا يقترح على الغرب عدة بدائل تساعده على الخروج من نفاقه وهي تتلخص كالآتي:

أولاً : السعي لمعرفة ماهية الجماعات الإسلامية وما تفعله : عدم الاقتصار على النظر إلى التحدي الإسلامي من منظور التهديد الأمني فقط ، خطأ الاعتقاد بأن نموذج الدولة - الأمة العلماني هو نموذج عالمي ، ضرورة مراجعة بعض الحقائق " الشائعة عن

الإسلام ، الاعتراف بأن قولبة وسائل الإعلام الغربية للإرهاب الإسلامي مسئولة عن شعور الإسلاميين "بالمؤامرة" ضد الإسلام.

ثانيا : تشجيع النظم القائمة على أن تربط تدريجياً القوى الإسلامية المعتدلة بحكوماتها لأنه لم يعد بالإمكان تجاهل الاتجاه الإسلامي.

ثالثاً : ينبغي انتقاد الغرب لانتهاكات حقوق الإنسان والغش في العمليات الانتخابية حين تحدث وذلك حتى يتخلص خطاب الغرب بشأن حقوق الإنسان والديموقراطية من مشروطية الاعتبارات الاستراتيجية.

رابعاً : الاعتراف بأن الفردانية ليست فلسفة عالمية وليست أسمى أخلاقياً من فلسفات أخرى كالجماعتية التي لا تزال لها مصداقيتها وفعاليتها في نظر جماعات أخرى .

خامساً: ينبغي للغرب أن يساعد في حل المشكلة العربية الإسرائيلية ، وأخيراً أن يوقف الغرب نهجه الانتقائي بدرجة عالية في التدخل العسكري حيث لاحظ المسلمون تصاعد نزعة التدخل لدى الغرب ، خصوصاً الولايات المتحدة – في العالم الإسلامي عبر الثمانينيات وبداية التسعينيات (سوريا، ليبيا، إيران، العراق، الصومال)

أما المجموعة الخامسة فتمثلها دراسة شاملة (٧) لآثار التحولات العالمية على العالم الإسلامي .

وتوضح الدراسة خمس مجالات لهذه الآثار والمترتبة على سياسات الدول قائدة "النظام العالمي الجديد " وموضحه أيضاً ما يثيره كل مجال من هذه المجالات من تحديات أمام الدول الإسلامية وتتلخص هذه المجالات كالآتي:

أولاً : سعى النظام العالمي الجديد إلى فرض منظومة القيم الرأسمالية والليبرالية :

طرح منظرو النظام العالمي الجديد مقولة الانتصار التاريخي للرأسمالية والليبرالية ، وأن هذا الانتصار يعني هزيمة الأيديولوجيات المتنافسة ، وصعود الفكر الرأسمالي باعتباره الفكر الوحيد ، الصالح للتطبيق . ولعل دراسة المفكر الأمريكي فرانسيس فوكاياما بعنوان "نهاية التاريخ" هي خير تعبير عن هذا التوجه الفكري . ولا

يقتصر الأمر على ذلك ، ولكنه يمتد إلى سعي القوى المهيمنة على النظام العالمي لفرض تلك القيم من خلال توظيف مختلف أدوات القوة بحيث تصبح قيم "اقتصاديات السوق" و"التخصيصية " و"حقوق الإنسان" والتعددية السياسية هي القيم الوحيدة المعتمدة ، أي الضغط في اتجاه التحول الرأسمالي الديموقراطي .

إن تأمل سعي القوى المهيمنة على النظام العالمي الجديد إلى فرض هذا التحول يوضح أنه لا يتم كغاية في حد ذاتها ، وإنما كأداه لفتح الأسواق وتحرير التجارة كما أنه يتم بشكل يحقق مصالح تلك القوى أساساً .

ثانياً : التهديدات والصراعات الجديدة في العالم الإسلامي:

أدى صعود النظام العالمي الجديد إلى نشأة مصادر جديدة لتهديد العالم الإسلامي، وإلى بروز أشكال جديدة من الصراعات بين الدول الإسلامية ذاتها . ويكفي أن نشير إلى التهديدات الخارجية الجديدة التي يواجهها مسلمو البوسنة والهرسك ، وأذربيجان ، وإلى الصراعات الجديدة بين دول آسيا الوسطى الإسلامية سواء على الحدود أو الأقليات ، أو بين دول الخليج الغربي ، وإلى نشأة أشكال جديدة من أشكال عدم الاستقرار داخل الدول الإسلامية ، ذاتها ، كما هو الحال في أفغانستان والجزائر . وإن هذه الأشكال هي إلى – حد معين – ثمرة من ثمار النظام العالمي الجديد ، وهي تثير بالنسبة للعالم الإسلامي قضايا جوهرية تتعلق بتطوير نظام التسوية السلمية للمنازعات بين الدول الإسلامية .

ثالثاً : عمليات ضبط موازين القوى الإقليمية عند وضع الهيمنة الغربية (الأمريكية) :

لعل من أهم الإشكاليات التي تثيرها التحولات العالمية بالنسبة للعالم الإسلامي ، هي محاولة الولايات المتحدة ضبط وتجميد موازين القوى في نظم إقليمية متعددة في العالم الإسلامي بشكل دائم نسبياً عند وضع اللاتوازن لصالح القوى الصديقة للغرب والولايات المتحدة بالتحديد . ويظهر ذلك في ميدان عمليات ضبط التسلح وصادرات السلاح .

رابعاً : تحويل الأمم المتحدة إلى مؤسسة تابعة للسياسة الأمريكية :

كانت الأمم المتحدة تعد في عصر التوازن الدولي الثنائي والحرب الباردة أحد الأدوات المتاحة للدول الصغرى للتعبير عن وتنفيذ سياستها الخارجية وتحقيق التنمية . ومع تحول التوازن الدولي نحو الاختلال لصالح الغرب الرأسمالي التي تحولت معادلة الأمم المتحدة لتصبح واجهة سياسية دولية للمصالح والسياسات الأمريكية كما حدث في قرارات أزمة الخليج الثانية.

خامساً : تدهور المركز الاقتصادي النسبي لدول الجنوب :

أشرنا فيما سبق إلى أن التحولات العالمية قد أدت إلى تهميش دول الجنوب والواقع أن عملية التهميش قد امتدت طوال ربع القرن الأخير بشكل مضطرد . ولكن معدلات التهميش زادت في خلال السنوات العشر الأخيرة . ومن المتوقع أن تزداد خلال عقد التسعينات . كذلك فإن الجديد في النظام العالمي الجديد هو أن عملية التهميش وفرض آليات التبعية تحولت إلى عملية سياسية معلنة قوامها إجبار دول العالم الثالث على "الالتحاق" بآليات النظام الرأسمالي العالمي ، حتى ولو كان ذلك على حساب مصالحها ، فيتم إجبار تلك الدول على فتح أسواقها ذات القدرات التنافسية المحدودة أمام المنتجات الصناعية للدول الرأسمالية ، وإجبارها على بيع ممتلكاتها العامة للوفاء بالديون وأقساط خدمتها.

ب- حول رؤى غربية : نموذج الرؤية الأمريكية عن المنطقة العربية عقب انتهاء الحرب الباردة

في دراسة تحت عنوان "المنطقة العربية والنظام الدولي(٨) ، وفي الجزء الثاني منها اقتربت الدراسة من وضع المنطقة العربية في الاستراتيجية الأمريكية بعد حرب الخليج وانتهاء الحرب الباردة باعتبار المنطقة من مناطق العالم الثالث ذات الأهمية في هذه الاستراتيجية العالمية .

وتنطلق الدراسة من عدة منطلقات نتلخص فيما يلي :

يعد العالم الثالث مصدر تحديات هامة للمصالح الأمريكية ومن ثم فهو موضع أهداف متعددة للسياسة الخارجية الأمريكية ، ولكن هذا يثير تساؤلاً حول ماهية أبعاد التهديدات للمصالح الغربية النابعة من المنطقة العربية ، وهل هناك وضع خاص أو ملحوظ عما يمثله الإسلام، بين هذه التهديدات من منظور الرؤية الغربية؟ وما مدلول أزمة الخليج الثانية بالنسبة لهذه الأبعاد ؟ بالفعل هناك ملامح تعكس تخوفات حول مصير المنطقة وتحذيرات عما يضمره تخطيط السياسة الأمريكية لأوضاع المنطقة بعد حرب الخليج لأن هيكل النظام العربي لم يعد صالحاً لخدمة الاستقرار في المنطقة وتحقيق مصالح الولايات المتحدة وحلفائها.

وفي هذا الإطار تأتي نظرة الغرب إلى حضارة الإسلام على إنها المنافس الأول والمزاحم الوحيد بعد سقوط الشيوعية ولذا فإن الغرب يقول من خلال النظام العالمي الجديد إن عالم الإسلام ليس أمامه إلا التبعية لنموذجه الحضاري وإما المواجهة بكل أسلحة القوة التي يمتلكها.

إذن ما حقيقة التصورات والمشاريع الغربية والأمريكية بصفة خاصة التي أفرزت هذه التحديات والتخوفات العامة .

تتناول الدراسة هذا الموضوع على مستويين :

المستوى الأول : ومحوره التصورات الاستراتيجية عن المنطقة بعد حرب الخليج وانتهاء الحرب الباردة ويضم هذا المستوى : التصور الرسمي وغير الرسمي.

المستوى الثاني : يدور حول السلوك الأمريكي القولي والفعلي تجاه بعض أهم قضايا المنطقة العربية . وسنقتصر في عرضنا هذا على المستوى الأول : التصورات الاستراتيجية عن المنطقة بعد حرب الخليج وانتهاء الحرب الباردة بين الرؤية الرسمية والرؤية الأكاديمية.

تزامنت التصورات حول تأثير انتهاء الحرب الباردة وتأثير حرب الخليج على الدور العالمي الأمريكي وعلى السياسة الأمريكية تجاه المنطقة العربية ، لأن الولايات المتحدة كانت تتحرك تجاه المنطقة خلال الأزمة وما بعدها على ضوء تصورها لوضعها ودروها في النظام الدولي الجديد.

وفيما يلي عرض للرؤية الرسمية الأمريكية من خلال مجموعتين من الأبعاد هما:

١- أوضاع المنطقة ومصادر تهديد الاستقرار العالمي وأمن ومصالح الغرب

٢- مبررات الدور الأمريكي وأسسه وأهدافه وطبيعته .

أولاً : الرؤية الرسمية الأمريكية:

١- أوضاع المنطقة ومصادر تهديد الاستقرار العالمي وأمن ومصالح الغرب:

تجسدت العراق كمصدر تهديد لأمن واستقرار المنطقة قبل شهور من اندلاع أزمة الخليج الثانية ، وبعد انتهاء الحرب أبرزت التصريحات الأمريكية ثلاثة مصادر للتهديدات النابعة من أوضاع المنطقة هي:

أ - مصادر تهديد البترول : حيث صرح تشيني وزير الدفاع الأمريكي أن الولايات المتحدة وشركاؤها الكبار لا يستطيعون تحمل أن تصبح الموارد الموجودة في منطقة الخليج تحت سيطرة طرف يعادي مصالحهم.

ب- التهديد من جانب قوى إقليمية ذات تسلح غير تقليدي : لم تتضمن التصريحات الأمريكية تحديداً دقيقاً لمصدر تهديد أمن الخليج بعد انهيار الاتحاد السوفيتي ، وإن كان الانطباع العام الذي تفعله هذه التصريحات هو أن العراق يظل أهم مصدر لهذا التهديد رغم التصريح أنه أصبح ضعيفاً معزولاً لا يستطيع أن يفرض سياسته المتطرفة على المنطقة أو على عملية السلام.

ج- الإسلام : سادت موجه من التحذير من خطر الإسلام على الحضارة الغربية في الولايات المتحدة وأوربا ولكن لم يتم التعبير عن هذا المصدر بصراحة أو وضوح كاف في التصريحات الأمريكية وحاولت إدارة بوش تصحيح الانطباعات التي انتشرت في الصحف

الأمريكية من خلال التوضيح على لسان مساعد وزير الخارجية لشئون الشـــرق الأوســط "إدوارد جيرجيان" أن مشكلتها هي مع التطرف والعنف والبغض وعدم التســامح والتــهديد والإكراه والإرهاب.

٢- مبررات الدور الأمريكي ، وأسسه وأهدافه ، وطبيعته

أ- عن مبررات الدور الأمريكي فتتمثل في إنها أخذت على عاتقها مهمـــة الالــتزام بتحقيق أمن المنطقة بعد الانتصار ، ومواجهة تحديات تأمين السلام على حد قول بوش فــي خطابه للشعب الأمريكي في ١٩٩١/٢/٢٧.

ب- أما عن أسس التصور الأمريكي عن أهداف الولايات المتحدة تجاه أهــم القضايــا : فتتحدد في عدة أبعاد:

- الرقابة على التسليح في الخليج والشرق الأوسط.
- إعادة البناء الاقتصادي وزيادة الائتلاف بين الدول لتخفيــض مصــادر الصراعات في المنطقة .
- إعادة البحث عن سلام عادل وتصالح حقيقي بيـــن إســرائيل والــدول العربية
- قيام الولايات المتحدة بتخفيض اعتمادها في مجال الطاقة

وقد حازت بعض هذه الأبعاد منفصلة اهتماماً نسبياً أكبر في أوقات متفاوتة ، ولــم يحدث من قبل أن تم التعبير عن رغبة الولايات المتحدة في التواجد العسكري فــي منطقــة الخليج بمثل هذه الصورة المعلنة والصريحة

Adead Dawisha, the united States in the middle East: The Gulf War and Its Afermath, current History , January 1992,P3

ج- أما عن تصور الأمريكيين لطبيعة الدور الأمريكي وحدوده فهو ليس منفــرداً ولا يقدر على فرض الحلول ، ولكن تغير الأوضاع يعطيه فرصته للعب دور القيادة خاصــة أن هذا ليس وقت التراجع والعزلة.

ثانياً : اتجاهات الرؤية غير الرسمية :

ينقسم عرض اتجاهات الرؤى الأكاديمية إلى قسمين :

أولاً: ملامح التنظير العام حول القضايا المثارة:

ونستطيع عرض هذه الملامح حول ثلاثة محاور أساسية :

أ- مصادر التهديد للغرب

وأمكن التمييز في الأدبيات الموثقة بين بعدين لهذه المصادر :

البعد الحضاري -الثقافي - العقيدي

ظهر هذا البعد على صعيد دراسات تعرضت للإسلام من هذه الزاوية سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة ويمكن أن نلخص الخط العام الذي تمحور حوله مضمون دراستين تعبر كل منهما عن إحدى هاتين الصورتين :

الدراسة الأولى تحت عنوان "الدفاع عن الثقافة الغربية " وتصب تحليلها العلاقة بين الأوضاع الداخلية في الغرب وبين وضعه ودوره العالمي في إطار ثقافي وحضاري واسع ، وتفترض أن الحركة الأمريكية المحافظة أصبحت قائمة اهتماماتها لا تنصب على "الاقتصاديات " وإنما على "الثقافة " وتوضح الدراسة هذه الفرضية من خلال عرض عدة أفكار متتالية تربط بين عواقب ضعف الثقافة الغربية على السياسات الداخلية والخارجية للولايات المتحدة.

(Wilian S. Lind "Defending Western Culture, Foreign Policy , No 84, 1991 pp 40-50)

أما الدراسة الثانية فتناقش العلاقة بين الإسلام والحرب والسلام في إطار مناقشة أثر الدين بصفة عامة على هاتين القضيتين ، وتنطلق من مناقشة فكر الصفوات الغربية للنظر إلى تأثير الدين على العلاقات الدولية من منظار أنه مصدر أكثر منه علاج للصراع العنيف . وتحدد هدف الدراسة بضرورة فهم كيف خدم "الإيمان الديني" قضية السلام ، ويرى المؤلف أنه لا يجب إسقاط الإسلام كحليف ديني ممكن في عملية السلام ، ويخلص

في النهاية إلى أن العلمنة الجذرية ليست ضماناً للسلام كما أن الاعتقاد الديني القوي ليس ضمانة للحرب.

George Weigel : Religion and Peace : An Argument Complxified.The washington quarterly. Spring(1991,pp27-41)

البعد الجيواستراتيجي الإقليمي

أبرزت الدراسات التي اهتمت بالصراعات الإقليمية في العالم الثالث منظورين متكاملين :

الأول يبرز سعي قوى إقليمية للهيمنة الإقليمية كأحد مصادر التهديد.

(Mark katz : beyond the Regan Doctrine Reassessinng U.S. policy Towards Regional Conflicts, the Washington Quarterly Winter, 1991,pp 169-179.)

والثاني يناقش عواقب انخفاض قدرة القوى الكبرى على السيطرة على الصراعات الإقليمية ، والأسباب التي تؤدي إلى ظهور تهديدات من جانب القوى الإقليمية بعد انتهاء الحرب الباردة .

(Richard Haas ; Regional order in the 1990`s : the challenge of the middle East , the Washington Quarterly , Winter 1991pp : 181-188.)

ب - الإسلام بين قضايا الديموقراطية والتنمية في العالم الثالث :

على عكس الأولويات الرسمية الأمريكية حازت قضية العلاقة بين الديموقراطية والصراعات في العالم الثالث اهتمام دارسات عميقة قدمت مسحاً نقدياً لأهم التوجهات النظرية التطبيقية حول هذه العلاقة .

فعلى صعيد نجد دراسات تهتم بمدلول الخبرة العملية أو التطبيقية لتعامل الغرب مع الديموقراطية والإسلام وقد قدم أحد المراقبين المختصين في شئون المنطقة طرحاً تتلخص عناصره فيما يلي :

١- ظهور الإسلام مرة أخرى كطرح سياسي قوي مع النظر إليه كأحد القوى الأيديولوجية المستقبلية المعادية للغرب بعد انتهاء الشيوعية.

٢- اتسام الصحوة الإسلامية في نهاية الثمانينات بمحاولة العمل من داخل النظم القائمة خاصة أن الدين أصبح قوة ديناميكية نشطة من أجل التغيير على صعيد العالم أجمع.

٣- حالة الجزائر لم تكن اختباراً فقط للعلاقة بين الإسلام والديموقراطية وإنما كانت أيضا اختباراً لما إذا كان الغرب يستطيع التصالح مع الإسلام .

٤- تصل الدراسة إلى أن الإسلام والغرب قد وصلا إلى مفترق طرق وأن الغرب أمامه بديلان :

- الأول هو دفع الدول الإسلامية نحو التعددية لتحديد ما إذا كانت الديموقراطية قابلة للتكيف والملائمة مع المجتمعات الشرقية .
- الثاني هو احتواء ومضادة الحركات الإسلامية بمساندة الحكومات التي تقهرهم ولكن هذا البديل قد يؤدي إلى وحدة الجماعات الإسلامية المبعثرة واليائسة في جهة واحدة معادية للغرب.

(Robin Wright: Islam , Democracy and the West, foreign affairs , Summer 1992 pp 121-124-144-145)

وعلى صعيد آخر نجد دراسات تركز على مناقشة المقولات النظرية المختلفة حول وضع التطور الديموقراطي والتنمية في العالم الثالث، ويقدم بعض كبار متخصصي شئون العالم الثالث طرحاً يستند على العناصر التالية :

١- رغم وجود اتجاه قوي نحو الدمقرطة إلا أنه يجب الحذر لأن الديموقراطية لا تنتج السلام دائما .

٢- ظهور مقولة تنطلق من صفوف اليسار ترى أن مساندة الولايات المتحدة للديموقراطية هو من قبيل التمويه للاستمرار في مساندتها للأوتوقراطيات المرتبطة بالمصالح الأمريكية .

٣- المبررات الأمريكية في مساندة الديموقراطية تقول إن التعامل مع النظم الديموقراطية أسهل.

٤- مناقشة العلاقة بين التزايد في عملية الدمقرطة وبين احتمالات الصراع الدولي.

٥- مناقشة تأثير انخفاض الحرب الباردة على صراعات العالم الثالث .

٦- يخلص المؤلف في النهاية إلى مجموعة نتائج تدحض في مجموعها مبررات الموقف الأمريكي الربط بين مساندة الديمقراطية والاقتصاد الحر، وبين تحقيق الاستقرار والرخاء العالمي.

(Robert L. Rothstein, Democracy , conflict and Development in Third World , the Washington Quarterly , spring 1991pp 43-61)

ج- الإسلام بين آثار النظام الدولي الجديد على العالم الثالث .

سيكون لظهور هيكل متعدد مع انخفاض درجة الانقسام والعداء الإيديولوجي عواقبها على أوضاع الهامش السياسية والإقليمية وسيكون من أهم ملامح هذه التغيرات على صعيد الأمن السياسي والعسكري للهامش صعود الإسلام إلى مقدمة صفوف معارضة الهيمنة الغربية مع بروز الأبعاد المجتمعية كموضع للعلاقة بين الشمال والجنوب بشكل أكبر مما كانت عليه خلال الحرب الباردة .

(Barry Buzan : New Patterns of Global Security in the Twenty First century , international Affairs Vo. 67, No.3 1991, pp 431-451)

ثانياً: اتجاهات الرؤية الأكاديمية حول أوضاع المنطقة بعد حرب الخليج .

رغم اتفاق الرؤى الأكاديمية على أن المصلحة الأمريكية استدعت وفرضت التدخل الأمريكي في الأزمة إلا أن سبيل التدخل وأدواته ونتائجه أثارت مناقشات هامة لا تعكس عدم الاتفاق فقط على أبعاد الأزمة ، ولكن عدم الاتفاق حول ما بعد الأزمة .

أ- ولهذا فإن البعض يفرق بين مصالح أمريكية ثابتة وهي البترول وأمن إسرائيل ، ومصالح متغيرة وهي النابعة من أوضاع الحرب الباردة والتي يجب إعادة تقييمها

بعد انتهاء هذه الحرب ،وكذلك حرب الخليج نظراً للتغيير في مصادر تهديد المصالح الأمريكية . ويخلص هذا التحليل إلى أن التهديدات الأكثر احتمالاً إنما تأتي من داخل المجتمعات الإسلامية وستكون موجهة ضد الصفوات السياسية التي تساند العلاقات مع الولايات المتحدة ، ومن ثم فإن المعضلة التي تواجه الولايات المتحدة أن تستعد لأن تأتي الانتخابات بمن يعادون الولايات المتحدة إلى السلطة .

(Richard K. Hermanm : The Middle East and the New World order , International security , vol 16, No 2 fall 1991 pp 42-76)

ب- بينما تهتم دراسات أخرى بمصادر التهديد السياسية ولكن بدرجة أكثر تركيزاً ، وتنطلق هذه الدراسات من رؤية خاصة لعواقب ما بعد الحرب والسبل الملائمة لإدارتها تحقيقا للمصالح الأمريكية حيث يرى أن الولايات المتحدة عليها أن تتوخى الحذر في حركتها لأن مشاكل المنطقة ليست سهلة أو سريعة الحل.

(Robert .L. Rothein : the Middle East After the War : change and continuity , the Washington Quarterly Summer 1991pp 39-160)

ج - واستكمالا لهذا فهناك رؤية منظري الاعتماد المتبادل التي ترى أن القوة العسكرية لا تكفي الولايات المتحدة للتعامل مع مشاكل المنطقة بعد الحرب وإنما لابد من استخدام القوى المرنة Soft Power ويقصد بها القدرة على التعاون أكثر من القيادة وهي تستند على موارد "غير ملموسة " مثل الثقافة ، الإيديولوجية ، واستخدام المؤسسات الدولية .

(Joseph S. Nye, Jr: Why the Gulf war Served the National Interest . the Atlantic Monthly , July 1991 pp 60-63)

د- وفي دراسة رابعة يقدم البعض الآخر ولكن من منظري الواقعية السياسية توضيحات أخرى لهذه المدلولات عن أولويات الأبعاد السياسية أو العسكرية في السيناريو الأمريكي لمنطقة بعد الحرب.

(ويليام كوانت : أزمة الخليج وآفاق السلام العربي الإسرائيلي في رؤية عالمية لمستقبل الشرق الأوسط، ترجمة مركز الأهرام للترجمة والنشر)

وفي دراسة أخرى يقدم نفس المؤلف تصورات عن أبعاد الدور الأمريكي في إدارة قضايا الأمن والصراع العربي الإسرائيلي والمساواة والديمقراطية ويبين أن الولايات المتحدة في حاجة لشركاء في المنطقة وفي حاجة لمساندة أطراف عالمية أخرى حتى تتمكن من تحقيق أهدافها في المنقطة .

(William Quant : After the Gulf Crisis challenges for American Policy , American Arab Affairs , Winter 1990-1991 pp 11-19)

هـ - وإذا كانت الدراسات السابقة بتنويعاتها قد اتفقت على أن ما بعد الحرب يفسح الفرصة لإعادة تشكيل المنطقة على نحو يجعلها أكثر أمانا واستقراراً إلا أن بعض الدراسات الأخرى خرجت على هذا الاتجاه العام وتمثل هذا الخروج في مسارين :

أحدهما يطرح قضايا لم تتطرق إليها سيناريوهات الرؤية الرسمية .

(Robin Wright : unexplored Realities of the persian Gulf crisis, Middle East Journal , vol 45, No 7 , Winter 1991 pp 22-29)

والآخر يتساءل حول طبيعة الأمن والاستقرار والسلام المقصودين وعلاقتهما بقضايا المنطقة .

(Graham E. Fuller : Respecting Regional Realities , Foreign policy , summer 1991, pp 39-46)

و- وفي نهاية هذا التسلسل التدريجي لاتجاهات الرؤية غير الرسمية نصل إلى نموذج يعبر عن اتجاه مخالف تتلخص عناصره كالآتي :

- خلفت هزيمة صدام بيئة استراتيجية جديدة أهم خصائصها عودة بروز الولايات المتحدة القوة العسكرية المتفوقة في المنطقة .

- يقدم انتصار حرب الخليج فرصة للتغيير وتحويل مفاهيم الأمن الإقليمي لأن أهمية "عملاء الشرق الأوسط " قلت إلى حد كبير خاصة بعد الأوضاع الجديدة في موسكو.
- المقترب الجديد لإقامة نظام أمني جديد في المنطقة هو الذي يحقق للحكومات الشعور بالأمن في ظل أحلام العدالة والديموقراطية والتنمية.
- إبطاء تدفقات الأسلحة إلى المنطقة هو الشرط المسبق لأي مقترب نحو أمنها وأمن الخليج بصفة خاصة لأن صدام الجيوش هو الذي يخل بالاستقرار .

(Abrin Z. Rubinstien : New World order or Hallow Victory , Foreign Affairs , fall 1991, pp 53-65)

المبحث الثاني

السياسات الغربية : الاشكاليات المنهاجية والمقولة الأساسية:

بالنظر إلى المجموعات السابقة من الأدبيات المتنوعة الاقترابات من أوضاع الجنوب والعالم الإسلامي في ظل التحولات العالمية وفي إطار السياسات الغربية وبالنظر أيضاً إلى أبعاد الاستراتيجية الأمريكية العالمية ووضع العالم الثالث فيها يمكن أن نستخلص مستويات أو دوائر جرت فيها هذه السياسات بآثارها على العالم الإسلامي في مجموعه. ومن ثم فهي التي ينبع منها مصادر ومجالات التحديات العامة لهذا العالم .

وهذه المستويات الخمس من السياسات هي :

السياسات في النطاق الحضاري الثقافي والمتصل بمنظومة القيم، السياسات في نطاق القوة العسكرية والأمن التقليدي ، وفي نطاق القوة الاقتصادية وفي نطاق الصراعات المسلحة التي تندلع على أراضي الدول الإسلامية وفيما بينها، وفي نطاق الأقليات المسلمة. وسنقدم فيما يلي تحليلاً لأبعاد السياسات والتفاعلات في هذه المستويات(٩) موضحين آثارها السلبية على العالم الإسلامي (في مجموعه وفي تمايزاته) عند نهاية القرن العشرين، والنابعة من طبيعة هذه المرحلة من تاريخ وضع المسلمين في العالم .

ولكن بداءة يجب التوقف عند أمرين : -

مجموعة من الإشكاليات المنهاجية من ناحية ، والمقولة الأساسية التي ينطلق فيها تحليل هذه السياسات من ناحية أخرى وعلى النحو الذي يضبط منهاجية الاقتراب من القواسم المشتركة والأنماط المتمايزة على حد سواء.

أ- الإشكاليات المنهاجية :

تنقسم هذه الإشكاليات إلى إشكاليات تتعلق بطبيعة القضايا محل الاهتمام ، وإشكاليات التمييز بين الدولة المجتمع وإشكاليات أولويات التهديد وأخيراً : إشكاليات "المؤامرة"

بالنظر إلى هذه المستويات الخمسة ونجد أنها تثير ثلاث قضايا متداخلة ومتشابكة وهي التي يمكن صياغتها في شكل ثنائيات ذات دلالة(الذات - القوة/التحالف، الأمة- الوحدة/التجزئة ، الآخر - الاستقلال/ التبعية.

ومن ثم فهي تطرح التفاعل التبادلي بين ثلاثة مستويات تحليلية : الداخلي في الدول الإسلامية ، والعلاقات بين المسلمين ، والعلاقات الخارجية للمسلمين . ولذا تتقاطع هذه الدوائر في مناطق مشتركة . ومن هنا أجد أهم صعوبات عرض هذه المجموعات من السياسات واستخلاص ما تثيره من تحديات فمثلاً : تحديات العلاقات الإسلامية - الإسلامية (وخاصة علاقات الأركان، مصر ، إيران، تركيا) لا تنفصل على الإطلاق عن علاقات كل منهما مع الدول الأخرى وهذا يعني ما أضحى عليه قدر وزن وتأثير الخارجي على الداخلي وعلى البيني في عالم المسلمين كما لا تنفصل عن الأوضاع الداخلية في كل منهم : أزمة الهوية في تركيا، أزمة التحول من الثورة إلى الدولة في إيران ، أزمة الدور والمكان بالنسبة لمصر ، وهكذا ..

وبالمثل : فإن القوة الاقتصادية المعنية ليست هي فقط مجموع القوى الوطنية الاقتصادية ولكن تتطلب أطراً جماعية إقليمية وعبر إقليمية تتقاطع مع استراتيجيات القوى الكبرى الاقتصادية العالمية.

بعبارة أخرى أيضاً فإن التحديات الخارجية ليست منفصلة عن الداخلي فالتحديات الخارجية هي تحديات تتجه إلى الداخل وبأدوات متنوعة ومتعددة . وهذا هو قمة التحدي الذي تواجهه الدول الإسلامية الآن . أي أن الأوضاع الداخلية مفتوحة أمام التدخلات الخارجية تحت أقنعة ومسميات مختلفة ولكنها ليست إلا أدوات للسياسات الخارجية أضحت تمثل درجة ما وصل إليه اكتساح الخارجي للداخلي (مثلا : الأقليات غير المسلمة ، ودعم قوى المعارضة العلمانية ، العقوبات والحصار ، والإعلام الفضائي والإلكتروني) .

٢- إن تناول التحديات الخارجية النابعة من السياسات الغربية إنما يثير في الواقع إشكالية العلاقة بين المجتمع والدولة من ناحية وإشكالية الاختلاف بين الدول الإسلامية من ناحية أخرى.

بعبارة أخرى يجب علينا التمييز -من ناحية - بين دول وحكومات قائمة تتكيف مع سياسات الغرب ولا تعاديه وبين دول حكومات محاصرة ومن ثم فإن التحديات التي تواجه كل منها مختلفة في الطبيعة والحجم فالتحديات التي تواجه إيران تختلف عن التحديات التي تواجه تركيا أو مصر من زوايا محددة وإن كانت مصر وإيران مثلاً تواجهان قواسم مشتركة من تحديات أخرى (مثلا: القيود على التسليح) .

ومن ناحية أخرى يجب علينا التمييز بين التحديات التي تواجه حكومات دول إسلامية وبين التحديات التي تواجه الحركات الإسلامية بروافدها المختلفة والتي تنبع من هذه الحكومات ومن الغرب على حد سواء .

ولهذا فإننا سنسعى بعد توضح القواسم المشتركة أن نتوقف عند بعض التمايزات في أنماط التحديات التي تختلف باختلاف المناطق والتجارب.

٣- يفرض أيضاً الاقتراب من "السياسات الغربية " باعتبارها مصادر للتحديات أمام العالم الإسلامي إشكالية تحديد سلم الأولويات من حيث درجة ونطاق إلحاح الآثار وخطورتها ، ومن حيث طبيعة الأدوات التي توظفها القوى الخارجية (من صميم الداخل، أو البيني، أو خارجي بحت) : فمثلاً : سياسات التفكيك الداخلي ، سياسات الأزمات الإقليمية ، سياسات قيود التسليح ، سياسات الاندماج في اقتصاد العولمة .. هل تستوي أولوية خطورة آثارها ؟ وكذلك هل يستوي : التدخلات العسكرية المباشرة ، مع الضغوط الاقتصادية ، مع دور القوى المعادية (الهند في مواجهة باكستان ، إسرائيل في مواجهة العرب، الصرب في مواجهة مسلمي البلقان ، اليمين المتطرف في مواجهة مسلمي دول غرب أوربا) .ومما لا شك فيه أن الخيارات لابد وأن تختلف من منطقة إلى أخرى ، ومن حالة إلى أخرى ومن هنا أيضاً تبدو ضرورة الانتقال من القواسم المشتركة إلى أنماط

متنوعة عند الحديث عن تحديات خارجية سياسية للعالم الإسلامي ، فعلى سبيل المثال : قيود التسليح على مصر-الآن - لا تقاس بأولوية التهديد المثار من خلال توظيف "المسألة القبطية " في مصر الآن ، كذلك فإن تحديات العولمة للهوية تمثل هماً مشتركاً ولكن تختلف درجة الاعتراف به من دولة إلى أخرى.

٤- إشكالية "المؤامرة" على الإسلام والمسلمين تفرض نفسها على كل دارس مسلم للسياسات الغربية تجاه مناطق العالم الإسلامي المختلفة . وإذا كانت أعمال صحفية وإعلامية غربية تواجه الانتقاد بتحيزها ضد الإسلام والمسلمين ، فهل يمكن في المقابل أن نقول إن نغمة العديد من الأعمال والدراسات "العربية " والإسلامية تنوء أيضاً بالأسلوب الحماسي الانفعالي للحديث عن المؤامرة ولذا وبقدر ما تصدت أدبيات غربية عديدة - كما رأينا - إلى تفنيد أسطورة التهديد الإسلامي فنحن في حاجة إلى دراسات منتظمة منظمة لتفنيد أسطورة "المؤامرة الغربية" ما الأدلة على وجودها ؟ هل الأنماط المتكررة من السلوك "العدائي" أو اللامبالي في مواجهة أزمات المسلمين هو الدليل ؟ بعبارة أخرى هل واقع سياسات القوى الراهنة يؤكد مدلولات خبرة التاريخ؟ ألا يجب أن نستحضر سياسات توازنات القوى والمصالح التي تكون ضدنا وتلك التي يمكن أن تكون لصالحنا، ألا يمكن أن نستحضر ذلك إلى جانب الأبعاد القيمية الأخلاقية في تحليلاتنا لما هو من المفترض أن يكون "سياسة" ضدنا لمجرد كوننا مسلمين أو لمجرد وقوعنا في تقاطعات دوائر المصالح والتوازنات بلا قدرة على التأثير من جانبنا لحماية المصالح ولتقييد الضغوط والخسائر .

ومن ثم فإن تحليل سياسات الغرب التراكمية في المجالات الخمس السابق تحديدها يمكن أن تساعد على إدارة هذه الإشكالية المتصلة بكيفية إثبات حقيقة المؤامرة وأبعادها . ذلك لأنه إذا اكتفينا بالقول بالمؤامرة فهذا يعني تقييد إرادة الفعل والمبادرة الذاتية طالما نحن لسنا إلا ضحية لمؤامرة ، في حين أن ما يفعله الغرب تجاهنا -كما يقول أستاذنا د. محمد عمارة - ليس إلا حراسة تخلفنا.

ب- المقولة الأساسية وضوابط الاقتراب من القواسم المشتركة والأنماط المتمايزة :

بالنظر إلى النتائج المتراكمة لتحليل مجموعات الأدبيات ولتحليل نموذج الاستراتيجية الأمريكية وعلى ضوء الاشكاليات المنهاجية المطروحة سابقاً يمكن صياغة المقولة التالية التي ينطلق منها وينبني عليها تحليلنا للسياسات الغربية كمصادر للتحديات بمجالاتها المختلفة . وتتلخص هذه المقولة كالآتي :

إذا كانت دراسة مراحل تطور التاريخ الإسلامي الدولي -خلال القرنين الماضيين- قد بينت كيف أعيد تشكيل أوضاع دوله وتوازنات مناطقه في ظل التحولات الدولية الكبرى ، فإنه في هذه المرحلة التحولية الراهنة - في نهاية القرن العشرين - شهد وضع الدول الإسلامية مفترق طرق جديد حيث يتعمق من خلال مجموعة متطورة من الأدوات التدخلية : تأثير النظام الدولي على السياسات الداخلية وعلى التفاعلات الإقليمية على نحو يوضح أن هناك نمط من التأثيرات الخارجية على مناطق العالم الإسلامي من شأنها إعادة تشكيلها على أسس جديدة تمثل تحديات خطيرة على مصالح الأمة في مجموعها (القوة ، الوحدة ، الاستقلال) وتستوجب تنظم استجابات في مواجهتها .

ومن الملاحظ أن هذه المقولة تضع الخطوط تحت "أدوات ، تأثيرات ، أهداف (إعادة تشكيل) سياسات القوى الخارجية تجاه العالم الإسلامي في مجموعه .

هناك حاجة ماسة إلى استقصاء هذه السياسات (بأدواتها وأهدافها وتأثيراتها) في إطار مقارن يجمع بين مناطق العالم الإسلامي أو بين دولة الكبرى على الأقل على نحو يساعد على ترجمة التوجهات العامة التي تطرحها الدراسات العامة إلى نتائج أكثر تحديداً تقوم على دراسات تستقري واقع الحالات والمناطق المختلفة والتفاعل بينها للوصول إلى تعميمات أكثر دقة حول التحديات التي تواجه الأمة ، ومما لا شك فيه أن الاستقصاء المنظم لطبيعة الأدوات وكيفية توظيفها لا ينفصل عن تحديد طبيعة القضايا المحورية التي تثور في كل منطقة من مناطق العالم الإسلامي . ومن ثم فإن عناصر الإطار المقارن بين تحديات المناطق المختلفة تتطلب على سبيل المثال - تحديد مجالات الصراع والتعاون في

المناطق المختلفة أو بين الأطراف المختلفة (دائرة العلاقات العربية -الإيرانية ، العربية التركية - التركية الإيرانية ..) كما تتطلب من ناحية أخرى دراسة إعادة تشكيل أدوار الفواعل الكبرى الأساسية في المناطق المختلفة من العالم الإسلامي وذلك في ظل إعادة تشكيل علائقها مع قوى النظام الولي .

بعبارة أخرى إن التحديد الدقيق للتحديات التي تواجه مناطق دون أخرى في حاجة لدراسة أعمق وأكثر تفصيلاً على مستوى العلاقات الإسلامية - الإسلامية في هذه المناطق ، والعلاقات الإسلامية مع قوى النظام الدولي من حولها .

ولهذا فإن الضوابط المنهاجية للاقتراب من القواسم المشتركة للتحديات ومن الأنماط المتمايزة تتلخص كالآتي :

من ناحية : البدء باستعراض السمات العامة للسياسات الغربية في المجالات المشار إليها مع استدعاء النماذج من مناطق العالم الإسلامي المختلفة كلما تعين ذلك .

ومن ناحية أخرى : الانتقال في جزئية تالية إلى صياغة أبعاد تصور عام مقارن بين سياسات وأوضاع وتفاعلات مناطق العالم الإسلامي وكيفية دراستها -تفصيلياً في مشروعات بحثية مقبلة - لتحقيق الدراسة الأكثر تفصيلاً وتعميقاً عن خصوصيات التحديات في المناطق المختلفة.

المبحث الثالث

السياسات الغربية والعالم الإسلامي:

القواسم المشتركة من التحديات الخارجية في ظل تصاعد إشكاليات العلاقة بين السياسي ، الاقتصادي ، العسكري وبين الحضاري الثقافي العقدي

لم تكن الغاية النهائية للهجمة الغربية في العصر الحديث منذ بدايتها وفي تطورها متحالفة مع الصهيونية ، لم تكن هذه الغاية النهائية تتمثل في السيطرة على الأرض والثروة فقط ولكن أيضا إسقاط النموذج واستبداله . ولذا تحالفت الأدوات العسكرية والاقتصادية مع نظائرها الثقافية – الحضارية لتحقيق هذه الغاية النهائية عبر مخطط استراتيجي تتوالى تكتيكاته على الساحات المختلفة للمواجهة : السياسية ، العسكرية ، الاقتصادية والثقافية – الحضارية .

فإذا كانت الهجمة الأوربية الحديثة على عالم الإسلام منذ القرن السادس عشر قد بدأت مع الكشوف الجغرافية ثم تطورت أشكالها وآلياتها وأهدافها من السيطرة التجارية إلى التدخلات السياسية إلى اقتطاع الأطراف إلى الهجوم على القلب ثم استكمال احتلال أراضي المسلمين وتجزئتها ، فإن الأداتين الاقتصادية والعسكرية قد لعبتا الدور الأساسي خلال القرون الأربعة الأولى منذ بداية الهجمة ، وذلك لتحقيق الدوافع والأهداف الاقتصادية والسياسية للقوى الأوربية البازغة على الساحة العالمية ، بالسيطرة على الأرض والثروة . ولم تنفصل هذه القاعدة عن الغاية النهائية أي الانتصار على "النموذج" في الإسلام أي الانتصار على "العقيدة" في الإسلام تلك العقيدة التي هي للأمة بمثابة الروح والقلب للجسد ومن ثم فهي تنعكس على صميم الخصوصية الإسلامية المشتركة الحضارية والثقافية للشعوب الإسلامية.

ولذا ، ونظراً لأن البعد الحضاري – الثقافي – العقيدي يعد بعداً محورياً في صراع القوى ففيه تكمن المداخل إلى ساحات الصراع الأخرى، وإليه ونحوه تصب نتائج

الصراع في هذه الساحات الأخرى ، لهذا كله فلقد شهدت المراحل المتتالية من الهجمة الأوربية الحديثة توظيفا لأدوات ثقافية – حضارية (الاستشراق، التبشير، المدارس الأجنبية ..) لتمهد للأداتين الأخريين وتدعم من تأثيرهما وذلك بتوفير النخب المتعاونة وتهيئة الأطر المناسبة للحركة تحت مسميات الإصلاح والتحديث والتنوير . حقيقة كانت أوضاع القوى والعقل لدى المسلمين قد وصلت حالة من التردي مكنت الأخر من عالم المسلمين ، ولكن الحاجة للإصلاح والتحديث والتنوير كانت من داخل النموذج لتجديده وليس لاستبداله بنموذج آخر يسعى إلى الهيمنة والسيطرة باستبعاد وإقصاء وتشويه بل وتصفية النماذج الأخرى بكل وسائل القسر والإكراه التي تنبثق عن القوة المادية .

والآن، وفي نهاية القرن العشرين وفي قلب المرحلة الراهنة من التحديات التي تواجه عالم المسلمين يحتل البعد الثقافي – الحضاري مرتبة متغيرة .

فلقد أضحت ساحة الثقافة – والحضارة آخر ساحات الهجوم "علنياً" وآخر خطوط دفاعنا . كما أضحت الأداة الثقافية – الحضارية في تناغم شديد واندماج واضح مع الأدوات الاقتصادية والسياسية وذلك في غمار عمليات "العولمة" .

ولا غرابة إذن أن يلحظ المراقب والباحث والأكاديمي أن ساحة الخطاب الغربي، الذي تم تدشينه بقوة منذ عقد ، حول "العولمة " زاخرة عامرة بما يتصل بالثقافة والحضارة والدين ، وهذا هو دأب العلاقة بين السياسة وبين الأكاديمي في الغرب : ففي مرحلة الاحتلال العسكري والاستعمار التقليدي طغت الدراسات والنظريات الاستراتيجية – العسكرية على غيرها ، وفي مرحلة الاحتلال الاقتصادي والاستعمار الجديد والتبعية (بعد موجات الاستقلال السياسية) طغت دراسات الاقتصاد السياسي الدولي الجديد ، والآن تنمو الاهتمامات حول "العولمة والثقافة ، العولمة والهوية ، الثقافة العالمية ، العولمة الثقافية، كما يعلو الخطاب عن حوار الحضارات أم صدام الحضارات وعن حوار الأديان ليس في الأوساط الأكاديمية والثقافية فقط ولكن السياسية أيضا . وهذا الوضع الآن لا يعكس إلا تأكيد القناعة بأن المواجهة ليست حول السياسة والاقتصاد فقط ولكن الحضارة والدين في

قلبها وفي المقابل كان لابد لخطابنا العربي - الإسلامي سواء السياسي أو الأكاديمي أن يلقف الطعم ، كما لقف قبل عدة سنوات طعم "النظام العالمي الجديد " - وأن يبدأ في استهلاك هذا الخطاب الغربي الكاسح عن "العولمة" وأن يتساءل : هل العولمة ظاهرة أم علمية؟ حديثة أم قديمة ؟ ما هي أبعادها ومضامينها؟ وما هي القوى المحركة لها ؟ ما هي آثارها ؟ هل يمكن تقديم مفهوم واضح عنها محل رضاء وقبول ؟

وبالرغم من تعدد وقائع العولمة وتجلياتها كعملية لا يمكن إنكار وجودها في مجالات مختلفة ، وبالرغم من ضرورة وحيوية الإحاطة بالتنوع في الاتجاهات حول تقويم أثارها سلباً أم إيجاباً ، إلا أن ما يفرض نفسه بوضوح هو ما يتصل بمستوى تناول "العولمة " كأيديولوجية وكسياسات جارية على الأصعدة المختلفة . فمما لا شك فيه أن محتوى هذه السياسات يعكس آثار انتصار النموذج الغربي كنموذج بلا منافس أو متحدي في الوقت الراهن . ولذا فإن أيديولوجية العولمة إنما تنبثق عن الليبرالية الجديدة وعن سياسات القوى الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة . ومن ثم فإن العولمة عملية إرادية تعكس اتجاه نموذج حضاري للهيمنة بسبل إكراهية وقسرية - على النماذج الأخرى ليس على الأصعدة الاقتصادية والسياسية فقط ولكن على الصعيد الثقافي بالضرورة . وعلى هذه النماذج الأخرى أن تتكيف وتنخرط أو أن تقاوم وتقدم الاستجابات اللازمة لمواجهة تحديات العولمة .

ولذا فإذا كانت التحديات السياسية والاقتصادية والعسكرية التي تبرز من إطار سياسات العولمة وفي ظل عملياتها إنما تمثل درجة متقدمة ومتطورة من الخطورة التي سبق وواجهتها الأمة ولو في ظل سياقات أخرى وبأشكال أخرى للتدخلات الخارجية (الإصلاحات والتنظيمات ، الاستعمار التقليدي ، الاستعمار الجديد ، الحرب الباردة) إلا أن المجال الحقيقي للتحديات الأكثر خطورة والتي اكتسبت أبعاداً متطورة هو المجال الحضاري -الثقافي في ظل عمليات العولمة الراهنة التي لا تعكس مجرد تدخلات خارجية ولكن اختراق واجتياح الخارجي للداخلي .

بعبارة أخرى فإن المرحلة الراهنة من تطور النظام العالمي هي المرحلة التي يخوض فيها "الغرب" المعركة في مواجهة "الباقي" لاستكمال تنميط العالم ليس اقتصاديا فقط على النمط الرأسمالي أو سياسياً فقط على نمط الديموقراطية البرلمانية ولكن أيضا في إطار منظومة القيم الثقافية – الحضارية الغربية . ولن يكتمل الانتصار الاقتصادي أو السياسي بدون الثقافي الحضاري . وفي المقابل فإن الفشل على الساحة الثقافية – الحضارية يحمل كل إمكانات نمو مراكز قوة عالمية بديلة قد تنعكس معها وبها مسار التفاعلات العالمية وتوازنات القوى العالمية. إذن ما هي القواسم المشتركة من التحديات النابعة من السياسات الغربية؟(١٠)

أولاً : السياسات على صعيد البعد الحضاري – الثقافي – العقدي وتحديات حماية منظومة القيم : بين الوسيلة والغاية :

إن الممارسات على هذا الصعيد أضحت تقع في صميم "أفعال القوى الغربية " وتوازنات "السياسات العليا" بعبارة أخرى أضحى فرض منظومة القيم الغربية ليس غاية في حد ذاته ولكن سبيل لتحقيق مصالح أكيدة ومن ثم يصبح اختلال منظومات القيم الأخرى واستسلامها هو الغاية .

ومن هنا تتولد الحاجة والضرورة لإعادة تعريف السياسي في هذه المرحلة الراهنة من تطور المجتمعات والدول والنظام العالمي . ولذا ليس من الغريب كما سبق أن رأينا – كيف تم استدعاء "صراع الحضارات " ليصبح منظوراً بديلاً لصراع سياسات القوى ، وكيف يدور التساؤل عن وزن هذا البعد ؟ وكيف تمتد القائمة طويلة بالموضوعات ذات الطبيعة الثقافية والتي تمثل موضوعات للعلاقات الدولية .

حوار الحضارات حوار الثقافات ، حوار الأديان ، حقوق الإنسان ، ثقافة السلام، ثقافة الاستهلاك، ثقافة التسامح، ثقافة التعددية، الدين والعلاقات الدولية، التعددية الثقافية.

وحيث أنه ليس بالإمكان إدعاء تقديم مسح للسياسات الغربية على الصعيد الممتد- وإن كان الأمر يستحق أن يولى له دراسة مستقبلية - إلا أنه من الممكن اختيار نماذج للعرض والمناقشة تبين أوجهاً شتى لمعضلات وإشكاليات هذا المجال.

وتتخلص هذه النماذج فيما يلي

١- البعد الثقافي في الشراكة المتوسطية- الأوربية والدعوة إلى حوار ثقافي بين جانبي المتوسط(١١)

٢- الحوار الإسلامي -المسيحي الذي تتعاطاه مستويات عدة على رأسها مستوى الفاتيكان -الأزهر (١٢)

٣- المؤتمر العالمي للسكان والتنمية في القاهرة (١٩٩٥) ، المؤتمر العالمي حول المرأة في بكين ١٩٩٤(١٣)

٤- المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان في فينا ١٩٩٣والجدال حول العالمية والخصوصية في هذه الحقوق (١٤)

٥- القانون الأمريكي ضد الاضطهاد الديني ١٩٩٦(١٥)

٦- التحول الديموقراطي والتعددية وفق منظومة قيم الخبرة الغربية وأهداف سياستها (خبرة الحالة الجزائرية في (٩١-٩٢) ، خبرة تأييد نقل النموذج التركي - وليس الإيراني إلى جمهوريات آسيا الوسطى (١٦)

ومن هذه النماذج لابد وأن يتضح أمامنا أمران : أحدهما أن المقصود بالبعد الحضاري -الثقافي هو ذلك المستوى العام الواسع الذي يتعدى ويتخطى المعنى الضيق للثقافة (بمعنى : مظاهر السلوك وأسلوب الحياة) ويمتد إلى القيم والمفاهيم والنسق المعرفي بمصادرهم ومجالات تفعيلهم المتنوعة ابتداء من الفرد إلى المجتمع إلى الدولة.

وثانيهما : أن أدوات إدارة السياسات تجاه هذه النماذج هي أدوات ذات طبيعة داخلية أساساً مثل منظمات المجتمع المدني خاصة المنظمات الأهلية غير الحكومية في مجالات حقوق الإنسان والمرأة والطفل والثقافة وشبكاتها عبر القومية الممتدة عبر الحدود ، ومثل

الأقليات القومية أو الدينية في دول إسلامية والتي تمتد بتوجهاتها نحو الخارج طلبا للمساند لمواجهة انتهاك حقيقي لحقوقها أو مجرد ما يسمى اضطهاداً (تيمور الشرقية في أندونيسيا، الأقباط في مصر ، المسيحيون في جنوب السودان ، الأكراد في العراق..) مثل الحكومات في مواجهة قوى المعارضة "الإسلامية " أساساً (خبرة الجزائر ، خبرة تونس مثلا) وأخيراً مثل بعض قوى المعارضة " في الخارج" التي تعمل ضد بعض النظم والحكومات.

وتكشف تفاصيل هذه النماذج عن تحديات القدرة على تحديد المشترك بين الحضارة الإسلامية والحضارات الأخرى على التجديد في هذه الحضارة وأبعادها الثقافية دون مساس بالخصوصية التي تكمن في ثوابت هذه الحضارة من ناحية ودون الفشل في صياغة استراتيجية للتعامل مع الآخر من ناحية أخرى كما تكشف أيضاً تفاصيل هذه النماذج عن تحديات تحديد المفاهيم الإسلامية التجديدية حول القضايا الهامة المثارة في عالم اليوم وخاصة التعددية الديموقراطية ، حقوق الإنسان ، المواطنة ، السلام ..

كما تكشف هذه التفاصيل أخيراً – على صعيد السياسات وليس المفاهيم والمدركات – كيف أن توازنات القوى تنعكس بقوة على العملية المفاهيمية الإدراكية التي تتشكل في ظلها الخبرات العملية لجميع هذه النماذج (وغيرها مما لم نحدده)، والتي تعكس اتجاهاً لفرض منظومة قيم الطرف الأقوى .

فماذا قبلنا أن يقوم حوار ثقافات فكيف ستكون نتائجه بين طرفين غير متوازنين في القوة ؟ كيف ستنساب الأنماط والقيم ؟

وإذا قبلنا بعالمية حقوق الإنسان التي تفترض عندئذ التدخل لحماية انتهاكاتها، فما الإطار المرجعي الذي يتم وفقا له تحديد مفاهيم هذه الحقوق ؟ مما لا شك فيه أن قيمه الحرية ذات مضامين مختلفة باختلاف الأطر المرجعية والمنظورات ..

وإذا قبلنا أن الاضطهاد الديني مرفوض فمن الذي يحدد حالات الاضطهاد ومؤشراتها والتي تتطلب العقاب الاقتصادي.

وإذا قبلنا بحيوية وضرورة التحول الديموقراطي والتعددية فهل نقبل أن تكون الضحية هي الديموقراطية إذا كانت ستؤدي إلى وصول قوى إسلامية إلى السلطة بالانتخاب ؟

وإذا قبلنا الحوار الثقافي أو الحضاري فما المقصود بالحوار الديني أو الحوار الإسلامي المسيحي ، أين هو من سياسات التنصير والتبشير ، وأين هو من سياسات التطهير الديني والإبادة التي يتعرض لها المسلمون .

إن التساؤلات السابقة لتكشف لنا عن قدر التحديات التي تكمن في النماذج السابق طرحها وهي تحديات ثقافية -حضارية -عقدية في جوهرها وإن كانت تجري في ظل سياسات اقتصادية وعسكرية تحكم الضغوط من حولها .

فمما لاشك فيه أن التفوق الغربي التكنولوجي - العملي - المعرفي في الميادين العسكرية والاقتصادية والاتصالية والمعلوماتية والذي يغير الآن من طبيعة الحرب بالقوة العسكرية، ومن طبيعة الحرب الأخرى أي التي تدار بالقوة الاقتصادية، ومن طبيعة الحرب النفسية والإعلامية التي تدار بالقوة المعلوماتية الاتصالية، كان لابد وأن ينعكس هذا التفوق بقوة على البعد الحضاري- الثقافي - العقدي في موازين القوى . وهذا يعني أن ميدان المعركة ليس فقط مادياً ولكن غير مادي أيضاً موجه إلى النماذج الحضارية الأخرى- وخاصة التي تملك مقومات المقاومة والتحدي بل وطرح البديل مثل نموذج الحضارة الإسلامية

ثانيا : سياسات النظام الدولي لمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل وتحديات الأمن القومي : بين القيود وبين الفرص.

التسابق على التسلح عملية أساسية في العلاقات الدولية وتمثل سياساته ركنا أساسياً من أركان سياسات توازنات القوى الدولية . ولا تقتصر أطراف هذه العملية وهذه السياسات على الدول الكبرى فقط ولكن تمتد وبدرجة أساسية إلى الدول الصغرى أيضاً سواء فيما يتعلق بالأسلحة التقليدية أو أسلحة الدمار الشامل. وإذا كان العامل المتصل بالقوة

وبالهيمنة والسيطرة يبرز فيما يتصل بسياسات السباق على التسلح بين الكبار فإن عوامل أخرى هي التي تثور فيما يتصل بنظائرها بين دول "العالم الثالث" أو دول الجنوب الذي يمثل العالم الإسلامي جل أعضائه .

ومن أهم هذه العوامل : إشكاليات تحقيق المكانة والحفاظ على الأمن في مواجهة التدخلات الخارجية والصراعات الإقليمية والداخلية .

ولهذا فإنه في ظل أوضاع وظروف هذه الدول- والتي يشوبها عدم الاستقرار تصبح سياسات التسلح من أهم قيود التبعية للنظام الدولي الشامل حيث تعجز قدرات هذه الدول عن الوفاء بمتطلباتها المتنامية من التسلح في حين أن النظام الدول المحيط يولد بتدخلاته البيئة الجاذبة للسلاح . ولهذا فإن قضايا التسلح في دول العالم الإسلامي وسياساته تفرض مجموعة من التساؤلات عن العلاقة بين التسلح وبين الحرب والسلام ، والصراعات وجهود التنمية وأوضاع التخلف، وأوضاع التبعية والاستقلال. بعبارة أخرى فإن هذه الأسئلة تطرح المقابلة بين الدوافع وبين المحددات سواء لسياسات التسليح أو نتائجها.

كذلك تثور جميع هذه الأسئلة في خلفية سياسات النظام الدولي لمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل والموجهة أساساً إلى الدول غير الغربية، غير الكبرى فبالرغم من أن دول العالم الثالث تمثل سوقاً رائجة وأساسية لصناعات السلاح التقليدي والذي تتنافس الدول المنتجة على أسواق تصديره، وحيث أن ميزانيات التسلح لمعظم هذه الدول تمثل نسبة كبيرة من إجمالي ميزانياتها (نفقات الشرق الأوسط هي الأكبر في العالم الثالث) إلا أن أسلحة الدمار الشامل تطرح سيناريوهات أخرى مفادها اتجاه الدول الكبرى التي تحوز هذه الأسلحة وكذلك قدرات إنتاجها إلى تقنين قواعد لضبط أو تقييد أو منع انتشار هذه الأسلحة.

وإذا كان الانتشار النووي قد تصدر في البداية الجهود المبذولة فلقد امتدت هذه الجهود بعد ذلك إلى الأنماط الأخرى من هذه الأسلحة : الكيميائية – البيولوجية ، وكذلك الصواريخ طويلة ومتوسطة المدى القادرة على حمل هذه الأسلحة ولقد تطورت سياسات

منع الانتشار النووي وكذلك مع أسلحة الدمار الأخرى عبر مرحلتين كبيرتين : في ظل القطبية الثنائية والحرب الباردة ن ثم في مرحلة ما بعد الحرب الباردة .

وخلال المرحلة الأولى تركز الاهتمام على الانتشار النووي(١٧) .

وتنوعت القيود المفروضة والتي تمحورت حولها سياسات القوى الكبرى التي تدير نظام منع الانتشار . ضمن القيود القانونية وأبرزها معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية، إلى القيود التجارية، إلى القيود السياسية والاقتصادية .

ولقد تنوعت الأهمية النسبية لكل مجموعة من القيود في المراحل المختلفة التي مرت بها الجهود الدولية في هذا المجال . فخلال الستينات والسبعينات تركزت الجهود على القيود الفنية الممثلة في الوكالة الدولية للطاقة الذرية ونظم تفتيشها على معاهدة N.P.T وكان اتجاه بعض الدول مثل الصين أو إسرائيل ، الهند ، وباكستان ومصر؟ لقدراتها دليل على عدم فعالية هذه القيود . وتأكد الأمر مع التفجير النووي الهندي الأول ١٩٧٤. ومن ثم تركزت الجهود على القيود التجارية لمنع تصدير المعدات والتكنولوجيا والوقود وإحكام المراقبة عليهم وخاصة في ظل تزايد الطلب على مفاعلات الطاقة النووية بعد أزمة البترول ٧٣-٧٤ وما ترتب على هذه الزيادة من تنامي احتمالات الانتشار العسكري - النووي . وكانت مجموعة لندن من أهم المجموعات التي مارست هذه القيود التجارية ولم تحل هذه القيود بدورها دون استمرار تطوير بعض الدول لقدراتها في حين تراجعت دول أخرى عن تجاربها وخاصة في ظل ممارسة الضغوط السياسية والاقتصادية (ترغيباً وترهيباً) للتخلي عن الخيار النووي ولهذا وفي حين تنامت المعلومات والتحليلات عن تطور القدرة الكورية والهندية والباكستانية والقدرة الإسرائيلية تنامت في المقابل التحليلات عن دوافع ومظاهر تراجع البرنامج النووي المصري (١٨) والإيراني وحدث إجهاض البرنامج العراقي بضربة عسكرية ١٩٨١، وبدأ حصار ليبيا بسبب برامج أسلحتها، وتراجعت الجزائر وسوريا عن بداية برامج نووية هكذا وقع نهاية الثمانينيات - في ظل مؤتمرات مراجعة معاهد N.P.T وفي ظل التقويم المقارن للبرامج النووية لبعض الدول

وسياسات القوى الكبرى المقارنة تجاهها - تبلورت مقولة ذات وجهين : تحيز سياسات منع الانتشار النووي من ناحية ، وعدم فعالية قيود منع الانتشار من ناحية أخرى . ومن ثم تأكد الطابع السياسي للمشكلة حيث اتضح أن القيود المختلفة لا يمكن أن تمنع دولة من تنفيذ قرار سياسي بحيازة القدرات النووية وتطويرها ، ولكن ستزيد من صعوبات وتكلفة هذا التنفيذ .

ومن ثم لم تعد دول العالم النامي تواجه تحديات سياسات منع الانتشار النووي فقط ولكن تواجه تحديات اتخاذ القرار بحيازة هذه القدرات من عدمه ليس للاستخدامات العسكرية فقط ولكن للاستخدامات السلمية أيضاً . ذلك إنه إذا توافرت الدوافع والمبررات لعدم التطوير للأغراض العسكرية إلا أنه تبقى المقدرة على تطوير التكنولوجيا النووية من أهم دلائل تطور المشروعات الحضارية المعاصرة . بعبارة أخرى لم تعد حيازة هذه التكنولوجيا عامل من عوامل الأمن القومي - بالمعنى الضيق أي العسكري التقليدي - ولكن أضحت عامل أساسي من عوامل الأمن القومي بمعناه الشامل المتعدد الأبعاد .

ويتضح لنا هذا المغزى بوضوح - بالنظر إلى الساحة العربية الإسلامية وما أضحت تواجهه دولها في نهاية الثمانينيات من تحديات ترقى إلى مستوى التهديدات الفعلية نتيجة اختلال ميزان القوى العربي -الإسلامي - الإسرائيلي على الصعيد التكنولوجي وتداعياته في مجالات التسلح التقليدي وغير التقليدي على حد سواء فإذا كانت إسرائيل بفعل قرارها السياسي بحيازة القوة النووية ، وبفعل مساندة القوى الكبرى في النظام الدولي لتنفيذ قرارها ، وبفعل عناصر مذهبها النووي (الغموض ، الاحتكار) قد نجحت في تطوير قدراتها النووية في الوقت الذي فشلت فيه معظم الدول العربية على هذا الصعيد ، فإن الوضع منذ نهاية الثمانينيات حمل معه مؤشرات إضافية على مدى هذا الاختلال في ميزان القوى من ناحية وعلى مدى التحيز في النظم الدولية لمنع الانتشار ليس النووي فقط ولكن الكيميائي والبيولوجي والصواريخ من ناحية أخرى - وكانت حرب الخليج الثانية وتداعياتها في قلب هذه الأوضاع فمن ناحية (١٩) دخلت عملية التحديث النوعية للقوة

العسكرية الإسرائيلية مرحلة تحول شهدت نقلة نوعية نتيجة التحالف الاستراتيجي الأمريكي الإسرائيلي والذي كان من أهم دلائله اشتراك إسرائيل في مبادرة حرب الكواكب الأمريكية، مع ما يعنيه ذلك من تطوير للقدرات في مجال الأقمار الصناعية، والصواريخ، والأسلحة النووية التكتيكية .

وفي المقابل تنامت التحذيرات الغربية من تطوير العرب لبدائل السلاح النووي أي الأسلحة الكيميائية والبيولوجية والصواريخ ، ومن ثم تنامت التحذيرات الإسرائيلية المعتادة ليس تجاه العرب فقط ولكن تجاه إيران أيضاً وكذلك باكستان كما ظهر الحديث عن البرنامج النووي السوري والجزائري ومن ثم تصاعد الحديث عن "القنبلة النووية الإسلامية(٢٠)

وعلى صعيد آخر تنامت أيضاً - بعد توقف الحرب العراقية الإيرانية - التحذيرات الغربية من مخاطر القوة العسكرية العراقية واعتبارها من مصادر عدم الاستقرار الإقليمي في المنطقة .

ومن ناحية أخرى . وحين اندلعت أزمة الخليج الثانية باحتلال العراق للكويت ، فإننا نجد على ضوء تحليل أسباب اندلاع الأزمة العلنية أو الخفية ، وكذلك على ضوء تحليل آليات وأدوات إدارة الأزمة والحرب وتداعياتهما ، وعلى ضوء تحليل نواتج الحرب وأوضاع النظام العربي بعدها ، نجد على ضوء هذا كله أن قضية أسلحة الدمار الشامل لدى العراق ، وموازين القوى العربية الإسرائيلية لم تكن غائبة عن الساحة بل كانت حاضرة بوضوح في بعض المشاهد كما كانت حاضرة ضمنياً في خلفيات مشاهد أخرى .

ولذا فإن النحو الذي جرت عليه عملية تدمير قدرات العراق من أسلحة الدمار الشامل وكذلك الأزمات المتكررة التي شهدتها هذه العملية طوال ثمان سنوات(٢١) لتبين كيف أن القيود على امتلاك العرب لهذه الأسلحة قد وصلت إلى مرحلة متطورة تخطت بها القيود القانونية ، والتجارية والسياسية للنظام الدولي لمنع الانتشار ودخلت معها مرحلة التدمير المباشر للقوة العسكرية وتحت غطاء الشرعية الدولية . وهذا الوضع لم تشهده

ساحة العلاقات الدولية من قبل . ولكن أضحى أحد سبل عديدة لإعـــادة ترتيـب أوضـاع المنطقة العربية وتوازناتها الإقليمية.

ومن ناحية ثالثة : لم يكن هذا الوضع إلا المشهد الأكبر من مشاهد عملية تطويـر النظام الدولي لمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل في مرحلة ما بعد الحرب البـــاردة وهـــي العملية التي قادتها الولايات المتحدة الأمريكية . تحقيقاً لأحد أهـــم أهـــداف اســـتراتيجيتها العالمية ألا وهو هدف مكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل (كما سبق ورأينا)

ولقد تشكل الإطار العام للسياسة الأمريكية تجاه هذه القضية من المكونات التاليـــة إحكام القيود القانونية واستكمالها . ومن هنا كان التمديد النـــهائي لمعـــاهدة منـــع انتشـــار الأسلحة النووية، إعادة صياغة دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية تطبيق الضمانات الدوليـــة لتشديد هذا الدور وتحقيق فعاليته ، مراجعة معاهدة الأســـلحة الكيميائيـــة وتشـــديد بنودهـــا وإقرارها في مؤتمر دولي ١٩٩٢ سعياً نحو إزالة هذه الأسلحة(٢٢)، تصعيـــد الضغـــوط السياسية والاقتصادية على حالات محددة لإجبارها على تصفية قدراتها النوويـــة وغيرهـــا كما يحدث مع إيران وكوريا الجنوبية ، واســـتخدام الأداة العســـكرية المباشـــرة لتصفيـــة القدرات كما في حالة العراق، ولقد أثارت جميع هذه الإجراءات طوال التسعينيات انتقـادات عديدة من جانب الدول العربية والإسلامية . وتبلورت على هذا الصعيد الانتقادات لتحـــيز النظام الدولي لمنع الانتشار ضد المصالح العربية الإسلامية ولصالح التفوق الإسرائيلي فـــي ميزان القوى العسكرية وكانت خطة بوش لضبط التسلح في الشرق الأوســـط ١٩٩١ مـــن أكثر المبادرات تعبيراً عن هذا التحيز في مرحلة خطيرة مـــن مراحـــل تطـــور الصـــراع العربي الإسرائيلي أي مع بداية عملية التسوية السلمية(٢٣) حيـــث تنـــص علـــى تجميـــع القدرات النووية على ما هي عليه ، وعلى إزالة الأسلحة الكيميائيـــة والبيولوجيـــة وعلـــى تجميد القدرات الصاروخية ، مما يعني تكريس الوضع القائم لصالح إسرائيل . ولذا كـــانت مصر وسوريا من أقوى الدول الرافضة للتوقيع على معاهدة الأسلحة الكيميائية .

رفضت المطلب الإسرائيلي أن يكون السلام النهائي هو الشرط المسبق لإزالة أسلحة الدمار الشامل ومن ثم تكتسب هذه القضية أبعاداً هامة في المنطقة العربية الإسلامية بصفة خاصة نظراً لارتباطها بعملية التسوية السلمية الجارية بين العرب وإسرائيل . وحيث تقدم المثل البارز على تأثير تدخلات القوى الكبرى على موازين القوى العسكرية على النحو الذي لا يكون لصالح الدول الإسلامية .

ومن ناحية رابعة: جاءت التفجيرات النووية الهندية والباكستانية في مايو ٩٨(٢٤) من أهم أدلة تغلب دوافع حيازة هذه القدرات النووية على قيود النظام الدولي لمنع الانتشار وعقوباته . فلم يحل دون باكستان والوصول إلى هذه القدرة كل الضغوط السياسية والاقتصادية التي تعرضت لها من قبل ، كما تمكنت القدرات الذاتية العملية من التغلب على قيود منع الانتشار الفنية والتجارية والعملية . ومع ذلك فتظل لهذه التجربة التي قدمتها دولة إسلامية دلالات أخرى حول وجهٍ آخر للعملة: هل تحل هذه القدرات المسلحة مشاكل التخلف الاقتصادي في باكستان أم تزيد من تفاقمها ؟

ولذا فإن التحدي الذي تواجهه عملية امتلاك عناصر القوة العسكرية الحديثة لا يتمثل في القيود الدولية فقط ولكن تواجه أيضاً المعضلة بين تحديات الداخلي ومتطلباته وبين تحديات المكانة الدولية والأمن العسكري ومتطلباته .

بعبارة موجزة فإن هذه السياسات وعواقبها لتبين أن أهم التحديات التي تواجه الدول الإسلامية على ساحة الأمن القومي هي صياغة استراتيجية لإعادة بناء هذه القدرة سواء على مستويات قومية أو جماعية.

ثالثا : سياسات التدخلات الخارجية وأدواتها في ظل آثار العولمة السياسية : تحديات إعادة بناء النموذج .في ظل معضلة " العولمة / الخصوصية" ومعضلة "السيادة القومية / الشرعية الدولية "

من آثار البعد السياسي للعولمة تلك الآثار المتصلة بسيادة الدولة . وهي آثار لا تفلت منها كل أنواع الدول ولكن تختلف طبائع ودرجات الانتقاص من السيادة التقليدية

للدول من مجموعة إلى أخرى من الدول مما لاشك فيه أنه يـزداد بصفـة خاصـة(٢٥) . وتكتسب الآثار بالنسبة للدول الإسلامية سمات أخرى وخاصة فيما يتصل بمـا بقـي مـن الوظيفة العقيدية لهذه الدول. ومن ثم فإن الحديث عن آثار العولمـة علـى أزمـة الـدول الإسلامية لا يجب أن يقتصر وفقط على ما يسمى بوظائف دور الرفاهة ثم وظـائف ودور المنافسة ولكن يجب أن ينصرف إلى أبعاد أخرى ذات طبيعية حضارية -ثقافية يكمن فيـها ما بقي من خصوصيات النمو في الدول الإسلامية . وهنا لابد وأن نميز بين مستويين مـن الآثار السياسية : أحدهما يبرز أثار سياسية مباشرة والآخر يبرز أثار غير مباشرة سياسية.

١- **الآثار السياسية المباشرة :**

ومن أهم المجالات التي تتبلور على صعيدها أثـار مباشـرة للعولمـة أي آثـار اكتساح الخارجي للداخلي في ظل منظومة قيم الطرف الذي يقود العولمة ويديرهـا (كمـا رأينا) مجال التحول الديمقوقراطي وحقوق الإنسان .

وبدون الدخول في تفاصيل الجدالات المتنوعة الأبعاد بين المنظـورات المختلفـة (الليبرالية -القومية- اليسارية - الإسلامية) حول إشكالية الخصوصية / العالميـة التـي تحيط بقضية حقوق الإنسان والتحول الديموقراطي (٢٦) باعتبارها من أولويـات الأجنـدة الدولية ، أو حول إشكالية شرعية التدخلات الخارجية باسم حقوق الإنسان(٢٧) فيكفي هنـا التركيز على الملاحظتين التاليتين :

من ناحية : إن الدول الإسلامية كانت ساحة أساسية وهامة لإختبار هذه الجـدالات وما اقترن بها من مواقف سياسية تتصل بأحداث وبتطورات بعض الحالات ذات الـدلالات الواضحة حول "التدخلات الخارجية " بأدوات وقنوات مختلفة علـى هـذا الصعيـد (كمـا سنرى) .

من ناحية أخرى : إن التساؤل حول مرمى هذه التدخلات وأهدافها الحقيقية (وهـو نشر منظومة القيم السياسية والاقتصادية باعتبارها أساس لتحقيق وحماية المصالح الشـاملة في العالم) هذا التساؤل إنما يطرح أمرين من وجهة نظرنا : من ناحية عدم إنكار أن الـدول

الإسلامية تعيش بالفعل أزمة مشاركة ، أزمة شرعية ، أزمة حقوق إنسان . ومن ناحية أخرى أن الحاجة للتغيير أو الإصلاح في المجال السياسي إنما يجب أن تستند إلى أصول وثوابت إسلامية وليس أن تقوم على نظم ومنظومات مفروضة من الخارج . فحتى الآن ومنذ ٢٠٠ عام – لم يؤد النقل عن الغرب إلا إلى الصدع في المجتمعات والدول

وتزداد خطورة هذه التدخلات – في ظل خطاب العولمة وسياساتها . وتتعدد النماذج على ذلك : وعلى رأسها يظهر سلوك القوى الكبرى تجاه التطورات الداخلية في بعض الدول الإسلامية الكبرى التي لعبت ومازالت تلعب فيها قوى الحركات الإسلامية أدوار شتى وإن اختلفت نتائجها ما بين التعايش مع النظام (الأردن) وما بين الوصول إلى السلطة بانقلاب عسكري (السودان) وما بين المشاركة المقيدة في إطار شبه تعددي (مصر) وما بين التصفية والإحتواء (الجزائر ، وتونس) (٢٨).

ولقد تعددت أنماط أدوات التدخل الخارجي في سياسات الدول الإسلامية الكبرى سواء حول هذا المجال المتصل بالقوى الإسلامية المعارضة أو غيره من المجالات مثل "الأقليات غير المسلمة أو الأقليات القومية (كما في حالات مصر والعراق والسودان، وتركيا ، وإندونيسيا) ، أو سواء حول المجال الذي يسمى "المجتمع المدني وحقوق الإنسان" وتتراوح أدوات هذا التدخل الخارجي ما بين الأدوات الاقتصادية والعسكرية والسياسية. وإذا كانت بعض الحالات قد شهدت توظيف أدوات العقاب الاقتصادي بدرجاتها المختلفة (إيران ، السودان) فإن حالات أخرى شهدت توظيف أدوات الترغيب الاقتصادية متمثلة في شكل معونات واستثمارات (الجزائر ، مصر، الأردن) ومن ناحية أخرى تتنوع أدوات الضغط السياسية المباشرة وغير المباشرة (قانون الاضطهاد الديني الأمريكي ، عدم قبول تركيا في الاتحاد الأوربي ، لجان التقصي الدولية (الجزائر)، السماح باللجوء أو الإقامة في العواصم الغربية لقادة قوى معارضة لبعض الدول الإسلامية ، المساندة المالية لتوجهات محددة يقوم عليها منظمات غير حكومية في نطاق أنشطة المجتمع المدني..)

أما التدخلات بالأداة العسكرية فهي تتغلف بأردية حقوق الإنسان والاعتبارات الإنسانية والأخلاقية ولقد ظهر بوضوح في العراق وبصورة مباشرة متمثلة في الضربات العسكرية وفي الوجود العسكري (٢٩)، كما تظهر بصورة غير مباشرة متمثلة في الضغوط من أجل تقييد أو منع تسليح بعض الدول الإسلامية بأنظمة أسلحة الدمار الشامل (كما سبق ورأينا) ويعد الناتو من أكثر أدوات التدخل العسكري "المباشر" التي تثير اهتماماً راهنا الآن . فإذا كانت أحداث الحرب حول كوسوفا قد كشفت الغطاء عن التدخلات المحتملة في إطار "شرعية الناتو" فإن احتمالات هذه التدخلات قد ثارت من قبل. وذلك حين أخذ قادة الناتو– بعد نهاية الحرب الباردة يدخلون دائرة المتحدثين عن خطر "الأصولية الإسلامية " ففي فبراير ١٩٩٥ أعلن مسئولون في الأطلنطي عن اتفاق الدول الأعضاء على الدخول في اتصالات مع مصر وإسرائيل وتونس والمغرب وموريتانيا حول ما يعتبره الحلف تهديد الأصولية الإسلامية وسبل مواجهة هذا التهديد . هذا ولقد ربط فيلي كلايس أمين عام حلف الأطلنطي في ذلك الوقت بين خطر تنامي الحركات الإسلامية المتطرفة وبين خطر الإرهاب وانتشار الأسلحة النووية . ولذا ففي نفس الوقت الذي بدأ فيه الحديث عن توسيع الأطلنطي نحو الجنوب فلقد دعى كلايس إلى حوار حول الأمن والاستقرار في المنطقة . ولذا بدأ حواراً أمنياً متوسطياً أطلنطياً تداخل مع البعد الأمني في الشراكة المتوسطية الأوربية وذلك للبحث وفق خطاب الأطلنطي في كيفية مساعدة الدول المتوسطية في مواجهة "تحديات الأصولية " ولقد عكس هذا الحوار لدى الأطلنطي القلق مما يسمى "قوس عدم الاستقرار – الذي يمتد على طول الجناح الجنوبي لحلف الأطلسي من الجمهوريات السوفيتية السابقة في منطقة القوقاز مروراً بالشرق الأوسط وحتى الجزائر(٣٠) .

وكانت هذه التصريحات الأطلنطية هي الأولى من نوعها الصادرة عن الأوساط الرسمية الأطلنطية معبرة بذلك عن وجه من أوجه فكر "صراع الحضارات" وفي مواجهة هذه التصريحات الأطلنطية عن مهام جديدة للناتو ثارت ردود فعل عديدة من جانب

الأوساط الرسمية والغير رسمية في عديد من الدول الإسلامية وخاصة أوساط الحركات الإسلامية مثل حزب الله .

كما بدأت التحليلات العربية – الإسلامية حول مستقبل دور الناتو تجاه الجنوب تحذر من العواقب التدخلية للمهام الجديدة(٣١) هذا ويجدر هنا أن نسجل ما صرح به سكرتير عام حلف الأطلنطي فيلي كلايس ١٩٩٥ عن رؤيته للوضع وهي الرؤية التي لابد وأن نسترجعها ونحن نعايش في أبريل ١٩٩٩ تدخلات الناتو العسكرية في البلقان ، وهي التدخلات التي أثارت كثيراً من ردود الفعل تجاه احتمالات التدخل المستقبلية في أجزاء العالم وذلك في إطار المفهوم الاستراتيجي الجديد لحلف الأطلنطي . وهو المفهوم الذي كشفت عنه الغطاء رسمياً قمة واشنطن في أبريل ٩٩ بمناسبة الاحتفال بمرور ٥٠ عاماً على إنشاء الحلف وتتلخص مقولة كلايس في فبراير ٩٥ (نقلاً عن الخليج ٩٥/٢/٨) أن الأصولية الإسلامية تمثل نفس التهديد الذي كانت تمثله الشيوعية للغرب.. إن حلف الأطلنطي يمكن أن يساهم في مواجهة هذا التهديد الذي يمثله المتطرفون الإسلاميون من حيث قيام الحلف بإعادة تحديد دوره بعد الحرب الباردة . فإن حلف الأطلنطي هو أكثر من كونه مجرد تحالف عسكري فهو قد ألزم نفسه بالدفاع عن المبادئ الأساسية للحضارة التي ربطت أوربا الغربية بأمريكا الشمالية.

إن هذا العرض المسحي الشكلي لهذه الأنماط من السياسيات التدخلية الخارجية ذات الآثار السياسية المباشرة يثير أمامنا نوعين أساسيين من التحديات :

أولهما : أن أوضاع الداخل في الدول الإسلامية في حاجة لتغييرات وإصلاحات عديدة لعلاج أزمات المشاركة ، والشرعية والتي تغلفها أزمات الهوية والانتماء . ولكن هذه الحاجة لا تبرر نوعين من المقولات أولها رفض التدخلات الخارجية سعياً لإخفاء انتهاكات داخلية قائمة بالفعل وثانيها : مساندة تدخلات خارجية لفرض منظومة متكاملة ذات مضامين محددة .

بعبارة أخرى – إذا كان النظام الدولي – تحت دوافع متطلبات البعد السياسي للعولمة – يتجه نحو تقنين مبررات وآليات التدخل الدولي باسم حماية حقوق الإنسان والديموقراطية وأيا كانت مواقفنا من حقيقة دوافع هذا التوجه وأهدافه الحقيقية حتى الآن – فمما لا شك فيه أن دلالات الحرب حول كوسوفا بالنسبة لماهية "الشرعية الدولية الجديدة" (كما كان لحرب الخليج الثانية ، من قبل ، من دلالات حول "الشرعية الدولية في ظل ما سمي بالنظام الدولي الجديد) سيكون لها أكبر التأثير على مجرى الأوضاع بعد أن تتوقف هذه الحرب ، وبعد أن يدخل النظام الدولي مرحلة إقرار الأوضاع التي تم إعادة ترتيبها خلال هذه الحرب وعلى ضوء ما ستسفر عنه من نتائج .

إن جميع هذه التطورات المحيطة بعالم المسلمين ، والتي بدأت شرارتها من هذا العالم (الخليج ٩٠ كوسوفا ٩٩) لتحمل الكثير والكثير من التحديات المستقبلية التي لا تفرض إعادة تصحيح لأوضاعنا الداخلية والإقليمية فقط ولكن التي تفرض صياغة رؤية تتفهم حقيقة هذه التحديات بالنسبة لمعضلة العلاقة بين "السيادة القومية" وبين" الشرعية الدولية" في ثوب جديد ، وهي العلاقة التي تقع – كما سبق القول في بداية هذه الجزئية – في صميم دلالات العولمة السياسية بالنسبة لعالم المسلمين دولاً كانوا أم أقليات (كما هو حال كوسوفا) .

٢- الآثار السياسية غير المباشرة : الأدوات الاقتصادية والثقافية الدينية

وحيث أن أبعاد العولمة المختلفة لا تنفصل تماماً من حيث محركاتها ومن حيث عملياتها وآلياتها ، لذا فإن الحديث عن الآثار السياسية (غير المباشرة) على الدول الإسلامية إنما يجد مصادره في أبعاد مختلفة تتصل بأدوات متنوعة اقتصادية وثقافية ودينية، حقيقة لا يتصدى بحث "التحديات الخارجية للعالم الإسلامي إلى الدائرة الاقتصادية مباشرة ولكن لا يستطيع أن يغفل آثارها . فإذا كانت تحديات إعادة بناء أركان القوة الاقتصادية المستقلة للدول الإسلامية وبناء صيغ للتكتل الاقتصادي الإسلامي من أهم تحديات "العولمة الاقتصادية " على الصعيد الاقتصادي فإن لهذه العملية وجه آخر ذو أبعاد

سياسية ومن النماذج التي تبين لنا هذه الرابطة بين آثار عمليات العولمة الاقتصادية على أوضاع الدول الإسلامية السياسية نسوق النماذج التالية :

أ- دور مؤسسات التمويل العالمية : وعلى رأسها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في تشابكاتها مع مراكز الرأسمالية العالمية . فإن سياسات هذه المؤسسات لا تقتصر تأثيراتها على الأبعاد الاقتصادية المالية بمعناها الفني ولكن تمتد إلى السياسات الكلية للدول المعنية . فإن ضمان تدفق تيارات المعونات والقروض والاستثمارات يتطلب من هذه الدول إتباع سياسات إصلاح هيكلي داخلي وخارجي ذات أبعاد سياسية واضحة وذلك وفقاً لتصميمات وتوجهات هذا المؤسسات المالية(٣٢) .

ولعل تحليل الارتباط بين الأزمة المالية الاقتصادية وبين الأزمة السياسية في كل من إندونيسيا وماليزيا يقدم لنا دلالات هامة واضحة على ذلك التحدي الذي تفرضه سياسات العولمة المالية ليس على الأوضاع الاقتصادية فقط ولكن أيضاً على الأوضاع السياسية(٣٣).

ب- آثار ثقافة الاستهلاك : من أهم أدوات تحقيق أهداف الرأسمالية العالمية ما يسمى ثقافة الاستهلاك وهو جزء ركن من أركان ودلائل التداخل بين أبعاد العولمة المختلفة . وفي إطار هذه الثقافة يتجاوز الاستهلاك المعنى المبسط – المادي – له بحيث يصبح هو ذاته الشكل الرئيسي للتعبير عن الذات والمصدر الأساسي للهوية. وهو ما يعني تحول كل ما هو مادي وغير مادي إلى سلع تخضع للعرض والطلب. كذلك لا يصبح الاستهلاك إلا مصدر للتباين الاجتماعي بل وأصل الانتماء السياسي، ومن ثم يحدث تقويض للتصنيفات والتباينات الثقافية مع ما لذلك كله من آثار تتجه إلى إدماج هوية الفرد بهذه الثقافة. فالرأسمالية تحول الأفراد إلى مستهلكين من خلال إحداث تغيير في هياكل تطلعاتهم واحتياجاتهم وذلك في الاتجاه الذي يخدم عملية التراكم الرأسمالي . ومما لاشك فيه أن انتقال هذا النمط من الثقافة إلى مجتمعات أخرى يترتب عليه ردود فعل متباينة لابد وأن تؤثر على اتجاهات هذه المجتمعات وسياسات نظمها(٣٤).

بعبارة أخيرة فإن أنماط التدخلات الخارجية – من خلال أدوات متباينة للسياسات الغربية : دبلوماسية ، سياسية ، اقتصادية ، عسكرية إنما تسعى لتحقيق أهداف متكاملة لا تتصل بالنظم الرسمية القائمة ولكن تمتد إلى جذور المجتمعات.

ومن الأدوات الأخرى التي يتم توظيفها والتي يكون لها آثار سياسية – غير مباشرة– الدين . ويتضح تحديات هذا التوظيف للدين عبر عدة مستويات منها : الأقليات غير المسلمة ، مشروعات تنصير العالم ، الدعوة إلى حوار الأديان ، العامل الديني وتشكيل سياسات الولايات المتحدة تجاه بعض القضايا(المقاومة الأفغانية ضد الاحتلال السوفيتي ، البلقان) جولة البابا في إفريقيا .

وإذا كانت أداه الأقليات غير المسلمة من أهم أدوات التنافس الدولي حول الميراث العثماني في البلقان والشام في القرن ١٩ فإن صورتها الجديدة في النصف الثاني من القرن العشرين قد انطلقت من التخطيط الإسرائيلي الذي أعلن عنه ١٩٨١ إريل شارون حول تفكيك المنطقة عرقيا ودينيا وطائفيا (٣٥) وتوالت تعبيرات السياسات الغربية عن هذه الصورة (تجاه جنوب السودان ، قانون الاضطهاد الديني الأمريكي) وبقدر ما كان التبشير الدعامة الثانية التي ارتبطت بدعامة التجارة في عملية الكشوف الجغرافية بقدر ما أن التطور على صعيد هذه الأداة عبر القرون – والذي لم ينقطع – قد قاد إلى انتشار اتجاهات سياسات التنصير وتنوع أدواتها انطلاقاً من مخطط محكم ومدعوم أضحى يهدد – ليس الأقليات المسلمة ولكن امتد إلى عقر دار كبريات الدول الإسلامية (عملية الاستئصال في إندونيسيا)(٣٦) . ولهذا حظيت استراتيجية تنصير العالم اهتمام الباحثين من خلال مناقشة خطاب البابا يوحنا بولس الثاني الذي أصدره في ١٩٨٢ يطالب فيه بضرورة "إعادة تنصير العالم" وذلك تصريحاً بالمخطط المضغم الذي تبلور في منتصف الستينات عن المجمع المسكوني الفاتيكاني الثاني (١٩٦٥) . حيث اتخذ في هذا المجمع عدة قرارات لا سابقة لها في التاريخ : تبرئة اليهود من دم المسيح(٣٧) .

رابعاً : إدارة مشاكل وأزمات الأمة من الخارج، سياسات تفكيك العلاقات الإسلامية - الإسلامية وبعيداً عن أطر الحركة الإسلامية الجماعية:

تحديات توزيع الأدوار، والترتيبات البديلة، ومقاومة العقوبات، وتنمية العلاقات عبر القومية لإعادة بناء الوحدة من القاعدة ، وسبل تنمية أواصر النصرة للأقليات المسلمة:

تشابكت دائما أنماط العلاقات فيما بين الدول الإسلامية مع نظائرها بين الدول الإسلامية والدول غير الإسلامية ، ولقد تنامى تأثير الأخيرة على حساب الأولى . وقدم لنا التاريخ على مساره خلال القرنين الأخيرين قرنا الضعف - الكثير من النماذج التي اختلفت مدلولاتها ونتائجها بالمقارنة بنظائرها في قرون سابقة أي في مرحلة القوة والوحدة .

وإذا كانت التجزئة القطرية هي الميراث الأول من الاستعمار بعد تصفيته في صورته التقليدية فلقد تنامت وتعمقت ملامح ومشاهد تكرس التجزئة وعواقبها متمثلة في مستويات عدة .

ولقد تجسدت هذه الملامح بشدة خلال النصف الثاني من القرن العشرين وتراكمت مدلولاتها على نحو يوضح مدى تكدس التأثيرات الخارجية السلبية على العلاقات الإسلامية- الإسلامية في وقت وصلت فيها قواعد هذه الأخيرة إلى درجة من التهافت الذي مكن لهذه التأثيرات الخارجية من ممارسة تأثيراتها(٣٨) السلبية . ولقد تجسدت أهم أشكال تحديات العمل الجماعي الإسلامي في تلك التحديات التي تواجهها منظمة المؤتمر الإسلامي وتؤثر على فعاليتها(٣٩).

وفيما يلي نماذج على بعض أهم هذه المشاهد:

١- نزاعات أهلية أو حروب إقليمية أو تنافسات دولية حول مناطق تتولى إدارتها أطراف ثالثة غير إسلامية وحيث يتم الهروع للخارج لحل الأزمات وإيقاف الحروب مما يفسح الفرصة للتدخلات الخارجية لتحقيق مصالحها ، في نفس الوقت الذي يغيب فيها الدور الإسلامي ويكفي هنا التذكرة بمحدودية فعالية الدور الإسلامي بالمقارنة بالقوى الأخرى تجاه الحرب العراقية الإيرانية ، حرب الخليج الثانية ، تجاه الصراع في

أفغانستان، تجاه الصومال ، تجاه البوسنة وكوسوفا ـ تجاه الشيشان ، ولعل ما آلت إليه إدارة توازنات القوى حول الصراع الدولي على آسيا الوسطى والقوقاز من أبرز وأحدث الأمثلة على تراجع الأدوار العربية والإسلامية (الإيرانية والتركية) لصالح أدوار القوى الكبرى وخاصة الولايات المتحدة والتي تلعب إسرائيل حليفها الاستراتيجي دوراً أساسياً في توازنات هذه المناطق(٤٠).

٢- تنازع الأدوار بين دول الأركان الكبرى : مصر ، إيران ، تركيا ، السعودية ، باكستان ، ماليزيا.. في بعض المجالات بل تدهور العلاقات بين بعضها حول بعض القضايا . ويكفي هنا التذكرة بالتنافس التركي - الإيراني - الباكستاني حول وسط آسيا ، النزاعات التركية - العربية ، التحالف التركي الإسرائيلي ، التوترات الإيرانية - المصرية: فهل يمارس الدور الخارجي تأثيره على هذه المحاور إلى جانب تأثيرات الاختلاف بين نماذج هذه الدول الأركان : النموذج الشعبي الثوري في إيران ، النموذج العلماني في تركيا ، النموذج التعددي في مصر ، النموذج الملكي في السعودية..

ويجدر الإشارة إلى أنه إذا كانت قيادة العالم الإسلامي قد تنازعتها في بعض المراحل - دول كبرى إسلامية : الدولة العباسية، الدولة الأموية في الأندلس ، الدولة الثمانية ، الدولة المملوكية ، الدولة العثمانية ، الدولة الصفوية ، فإن الدول الكبرى الإسلامية الراهنة لا تتنازع قيادة العالم الإسلامي لأن هذا المستوى من الحركة - أي الدائرة الإسلامية - لا يحوز لدى جميعها نفس الأولوية والاهتمام ، بل ربما سقط تماماً لدى البعض . ولذا تصبح صراعات المصالح القومية محركاً أساسيا : ولعلنا لا نستطيع أن نفهم مؤخراً شبكة التفاعلات الإسرائيلية التركية ، التركية - السورية ، الإسرائيلية الآسيوية، الهند - الصين ، المصرية - الإيرانية، إلا على ضوء حقيقتين أساسيتين : الدور التركي والدور الإسرائيلي في الاستراتيجية الغربية لتطويق سوريا وإيران وذلك من خلال التحالف التركي مع إسرائيل ، الدور الإسرائيلي في الاستراتيجية الغربية لإحكام الحصار

حول سوريا وإيران من ناحية(٤١) الدور المصري المرن والمتحرك بين شد وجذب في العلاقات مع كل من إيران وتركيا وإسرائيل من ناحية أخرى (٤٢) .

إن تداخلات هذه الشبكة من التفاعلات ومدلولاتها بالنسبة لمصالح الأمة في مجموعها تعد من أقوى المشاهد على ما أضحى للتحالفات مع الآخر من تأثيرات سلبية على التحالفات الإسلامية وعلى مراكز القوى الإسلامية

من هنا يمكن أن نفهم أيضاً الدلالات السلبية لمصطلح دول الجوار الذي تطلقه دوائر عربية رسمية وغير رسمية على إيران وتركيا وعلى إسرائيل وأثيوبيا على حد سواء فإن هذا المصطلح يدخل في الدائرة الإسلامية أطرافاً أخرى غير إسلامية بحكم الجوار الإقليمي ويضعها على قدم المساواة مع دول وشعوب إسلامية ارتبطت مع الدائرة العربية بعلاقات تعاون أو صدام في إطار تاريخ توازنات القوى الإسلامية وتفاعلاتها ولذا - وتزكية للأبعاد الحضارية الإسلامية المشتركة بين أركان الشعوب الإسلامية الكبرى الثلاثة العربية ، التركية ، الفارسية ، فلابد وأن يتراجع مصطلح دول الجوار أمام مصطلح الشعوب- أركان الأمة.

٣- قبول العقوبات والحصار الذي تفرضه القوى الكبرى على بعض الدول الإسلامية باسم الشرعية الدولية : والعقوبات الممتدة على العراق منذ ثمان سنوات من أصرخ الأمثلة. حقيقة كان لهذه العقوبات مغزى في بداية أزمة الخليج الثانية ، ولكن بعد انتهاء الحرب وبعد تدمير قدرات العراق ومع تكرار الأزمات حول رفع هذه العقوبات لابد وأن يثور التساؤل متى يمكن أن تسقط الدول الإسلامية هذه العقوبات وهل لابد وأن تنتظر قراراً من الشرعية الدولية في حين أن الولايات المتحدة وبريطانيا انتهكتا هذه الشرعية حين وجهتا ومازالتا توجهان ضرباتهما العسكرية المنقطعة للعراق بدون قرار من الشرعية الدولية ؟

إن العقوبات أيضاً المفروضة على جنوب السودان وإيران وإن اختلفتا عن عقوبات العراق ، إلا أنهما يثيران أيضاً التساؤل حول دوافعهما وحول أسانيد ومبررات

سكوت الدول الإسلامية عن انتقادهم أو تخطيهم أو السعي لرفعهم أم أن الأمر يحتاج لما احتاج إليه حتى الآن تجميد العقوبات على ليبيا وهو الأمر الذي لعبت فيه مصر والسعودية دورهما الواضح حتى تم التوصل إلى شبه الحل لأزمة لوكيربي(٤٣).

٤- طرح ترتيبات إقليمية وعبر إقليمية كبديل لأطر جماعية قائمة . وعلى رأس هذه الترتيبات البديلة التي تم طرحها خلال التسعينيات المتوسطية والشرق أوسطية وهي صياغات نهاية القرن العشرين لصياغات سابقة ظهرت في ظل سياقات إقليمية وعالمية مختلفة . ولم تحظ مشروعات إقليمية وعبر إقليمية في العالم الإسلامي بمثل ما حظى به هذين المشروعين من اهتمام لأنهما ولدا بقوة دفع أوربية وأمريكية وكمكونات من الخطط الاستراتيجية الكلية تجاه المنطقة العربية (٤٤). وفي المقابل لم تلق ترتيبات مكملة إسلامية تزامنت في مولدها مع هذين المشروعين نفس الاهتمام وعلى رأس هذه الترتيبات المكملة. مجموعة الدول الثماني الإسلامية(٤٥) .

ومما لاشك فيه أن القراءة في دوافع مبادرة الشراكة الأوربية المتوسطة وأهدافها وفي أبعادها الثلاثة وفي خطوات تنفيذها حتى الآن وفي الانتقادات التي تعرضت لها وخاصة من المنظورات العروبية والإسلامية، لتبين لنا كيف أنها تمثل قوة جذب نحو المركز وقوة طرد مركزية عن الدائرة العربية والإسلامية . ويزداد الوضع خطورة مع الشرق أوسطية التي اقترن تدشينها بالسلام العربي الإسرائيلي والتي تتبنى بمبرراتها وأسانيدها على اعتبارات المصالح المادية أساساً مع تخطي كل اعتبارات العقيدة والهوية والحضارة والتاريخ بل ووقائع الوضع الراهن الذي ينوء بالاحتلال الإسرائيلي وسياسات التوسع والسيطرة الإسرائيلية بعبارة أخرى فإن هذين النمطين من الترتيبات البديلة يتمحوران حول التقاطع بين دائرة التسوية السلمية للصراع العربي الإسرائيلي منذ مؤتمر مدريد وبين دائرة استراتيجيات الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي تجاه إعادة ترتيب المنطقة في مرحلة ما بعد الحرب الباردة . فإذا كانت عملية التسوية السلمية قد بدأت تحت

تأثير معطيات إقليمية (نتائج حرب الخليج الثانية) ومعطيات عالمية (مـــا بعـد الحـرب الباردة) فإن الترتيبات البديلة تدعم هذه العملية.

خلاصة القول فإن المشاهد السابقة لتبين أن من أهم التحديات التي تواجهها الـدول الإسلامية على هذا الصعيد تتلخص كالآتي: تحدي توزيع الأدوار بين الدول الأركان فـــي نطاق استراتيجية إسلامية لتعبئة جهود التنمية وإدارة الأزمات تحـدي مقاومـة العقوبـات وتدعيم التضامن الجماعي في مواجهة التدخلات الخارجية من خلال أداة العقوبـات التـي تنال من الشعوب أكثر مما تنال من النظم ، تحدي مراجعة متطلبات الترتيبات البديلة التـي تكون على حساب متطلبات الأطر الجماعية الإسلامية العامة أو الإقليمية ، والتـي تـهدف أساساً إلى توفير الأطر المناسبة لإدماج إسرائيل، وأخيراً تحدي تنمية العلاقات عبر القومية لإعادة بناء الوحدة من القاعدة إذا كان يتعذر إعادة بنائها من القمة السياسـية فـإذا كـانت طبيعة النظام الدولي الآن – في ظل خصائص ما بعد الحرب الباردة وعمليـات العولمـة (كما رأينا) تسمح للحديث عن المجتمع المدني الدولي ، حيث تنامت وتزايـدت منظمـات المجتمعات المدنية في الدول المختلفة ، وحيث تنامت شبكات التفاعلات بين هذه المنظمـات عبر الحدود القومية(٤٦) .

فإن مراكز القوة العالمية الاقتصادية والاجتماعية الثقافية تدير مصالحها من خلال شبكات التفاعلات المدنية هذه التي لا تنفك في معظمـها عـن توجـهات هـذه المراكـز وتأثيراتها من خلال أدوات عدة على رأسها التمويل المشروط أي المرتبط ببرامج عمل فـي مجالات تحتل الأولوية في أجندة هذه المراكز .وعلى رأسها مجـالات حقـوق الإنسـان ، المرأة والطفل ، الثقافة ، رجال الأعمال.

ومما لا شك فيه أنه إذا كان للعولمة آثار إيجابية يمكن الحديث عنها من منظـور المصالح الإسلامية فإن ذلك يتصل بالآثار الممكنة على صعيد دعم العلاقات عبر القوميـة بين الشعوب الإسلامية ، وعلى النحو الذي ينمي المصالح والاهتمامات المشـتركة ويوفـر قنوات العمل الجماعية التي تتجه إلى خدمة المجتمعات . ويظل التحدي الأساسي هو أن تتم

ما المعيار في مواقف القوى الكبرى : الديانة أم القومية أم العرق أم التـــاريخ أم السياسة ؟

٥- طبيعة العلاقة بين الإطار الثقافي الحضاري الإسلامي وبيـن الإطـار السياسـي الإسلامي هل ما يسمى "الإسلام السياسي" الآسيوي يمثل إشكالية أمنيـة لبعـض الدول في النظم الفرعية المختلفة ؟ بعبارة أخرى ما هو وزن حركات المعارضـة الإسلامية ؟

٦- مشاكل بناء الأمة حيث أن المجتمعات الآسيوية في معظمـها متعـددة القوميـات (ولو مسلمة) والمذاهب وكذلك الأديان (قد يكون المسـلمين أغلبيـة أو أقليـة، وأثار ذلك السياسية والاقتصادية على الأوضاع الداخلية والتفاعلات الإقليمية .

٧- هل الأطر الثقافية الإسلامية الآسيوية تتناقض مع الديموقراطيـة ومـع حقـوق الإنسان هل الديمقراطية قيمة أجنبية في القارة الآسيوية ، هـل حمايـة الحقـوق الإنسانية والمبادئ والأخلاقيات الخاصة باحترام الشعوب هل هي جزء من قيـم المجتمعات الإسلامية الآسيوية المعاصرة ؟

أبعاد التصور عن محور المنطقة العربية :

تحدي التفكيك:

نحن في حاجة دائما لأن نتذكر كيف يمكننا أن نقترب من دراسة المنطقة العربية في دراستنا الجزئية والكلية لهذه المنطقة أو رؤية علاقتها المتنوعة في التعامل الدولي أو الإقليمي .

إعادة صياغة إشكالية منهج النظر للمنطقة العربية يعني وبقدر أكثر وضوحا : إن المنطقة العربية بحكم (الجغرافيا والتاريخ) منطقة عقدة استراتيجية في العالم وأن التطـور في المتغيرات المختلفة مهما كانت هذه التغيرات أو حجمها ، لا تقلل من ذلك وإن تغـيرت زاوية النظر مع تغيير الموقع الذي ينظر إليه . وهي بهذا الاعتبار هي منطقة وفقا للتطـور

التاريخي إما " تابعة " أو متبوعة " ، وأن من يريد أن تكون له رؤية عالمية لا يمكن أن يتجاهلها ضمن منظومة بنائه لخطته الاستراتيجية أو لا يعتبرها ضمن منظومة مجاله الحيوي .

وهي بهذا الاعتبار مثلت بالنسبة لحضارة الغرب بكل إمداداته وتنوعاته وتوارث قيادته وتبدلها منطقة " مصالح استراتيجية " مباشرة وغير مباشرة .

ضمن هذا التصور يحسن أن نقول أن هذه المنطقة " منطقة استهداف " لكل من يملك مشروع استراتيجي له صبغة العالمية بغض النظر عن محتواها أو وسائلها أو تشكلاتها المتنوعة والمختلفة .

إن منهج النظر وفق هذا الاعتبار يفرض علينا جملة من الافتراضات يكمن في داخلها الإجابة ضمن احتمالات متعددة : -

افتراض أولي يقوم على أساس أن تقوية المنطقة (كلا وأجزاء) قد يسهم في استقرار المنطقة ، والاستقرار هنا بيئة تحقق مصالح الخارج في المنطقة نقصد بذلك (الحضارة السائدة أو الغالبة).

افتراض ثان يقوم على زاوية نظر مختلفة يقوم على أساس أن إضعاف المنطقة كلا أو أجزاء ، قد يسهم في تفكيك المنطقة ، والتفكيك هنا هو البيئة التي تحقق مصالح الخارج في المنطقة نقصد بذلك أيضا (الحضارة السائدة أو الغالبة).

أما الافتراض الثالث فهو الذي يقع في إطار (معادلة الاستقرار والتفكيك) في إطار يحدد ما يراد له الاستقرار والاستمرار ، وما يقصد به التغيير والتفكيك والتبديل وفي إطار هذه الافتراضات فإن الاحتمالات تقع كالتالي :

- استقرار المنطقة يحقق المصالح (الداخل والخارج)
- تفكيك المنطقة يحقق المصالح (للداخل والخارج)
- تحقيق المصالح من خلال الاستقرار عبر التفكيك وإعادة رسم الخريطة

تركيا – وغيرها من القوى الإسلامية ذات الوزن في نظم إقليمية أخرى : مثل إيران ، السعودية ، ومصر ، باكستان.

٣- في ظل النسيج العرقي والقومي – الديني المعقد لمنطقة البلقان والذي ظل يفوض بصماته طوال القرون الماضية على تاريخ و سياسة هذه المنطقة ووضعها في أوربا وعلاقاتها مع القوى المجاورة ، في ظل هذه الحالة ذات الامتدادات والجذور التاريخية فإن القضايا الأساسية التي تتمحور حولها هذا التفاعلات بمستوياتها المختلفة ، الإقليمية ، والدولية إنما تنقسم إلى مجموعتين أساسيتين :

أ- مشاكل الهوية المسلمة لشعوب هذه المنطقة – ووضعها – كمنتج أو محفز – لمشاكل العلاقات الإقليمية أو الدولية . ومن ثم فإن الأبعاد الداخلية المجتمعية السياسية لهذه الكيانات يجب أن تحظى بالتحليل والدراسة من جانب الجماعة البحثية العربية حيث أنها تحظى بهذا الاهتمام بالطبع في الدوائر البحثية الغربية والأوربية بصفة خاصة .

ب- مشاكل إعادة بناء خريطة البلقان في ظل تفكك اتحاد الجمهوريات اليوغسلافية السابق .

وإذا كانت هاتين المجموعتين تصدقان بدرجة كبيرة بالنسبة للبوسنة وكوسوفا وبدرجة ما بالنسبة لألبانيا – حيث يثيران ما يسمى " المسألة الألبانية " في البلقان ، فأن قضية أخرى اساسية يثيرها وضع البانيا وهي عملية التحول السياسي والاقتصادي بعد خصوصية التجربة الألبانية في الحكم طوال ما يقرب من نصف القرن والتي اختلفت عن تجربة باقي دول شرق وجنوب أوربا نظراً لإنفصالها عن الفلك السوفيتي . وعملية التحول هذه تثير كثير من الاشكاليات وخاصة لإنعكاساتها على التعامل مع " المسألة الألبانية " ومع كوسوفا.

٤- وبناء على ما سبق يمكن صياغة الاشكاليات البحثية الأساسية التي يجب أن تسترشد بها أبحاث هذا المحور وهي على النحو التالي: من ناحية عمليات التحول الداخلي

أو عمليات إعادة البناء الداخل في ظل ما بعد مشاكل الحرب (وخطر التقسيم) وفي ظل مشاكل محاولة الاستقلال ؟

ومن ناحية أخرى : آليات وأدوات التدخلات الخارجية في هذه القضايا والمشاكل وآثارها على استقرار البلقان ومدلولاتها بالنسبة لمقولة " المؤامرة على الاسلام في أوربا"

ومن ناحية ثالثة : آليات وادوات القوى الاسلامية في تعاملها مع هذه الكيانات وأهداف هذا التعامل ونتائجه .

ومن ثم فإن التحديات الأساسية التي تواجه مسلمي البلقان هي تحديات استمرار الوجود في ظل بيئة طاردة تفرز ضغوط وقيد شديدة الوطأة ليس على الهوية فقط ولكن على الوجود ذاته .

ومن أهم أبعاد هذه البيئة : العداء الصربي ، والتوازنات الأوربية وموضع الصراع الصربي المسلم فيها كذلك من أهم التحديات التي تواجه مسلمي البلقان هي إمكانية تطوير العلاقات مع الدول الإسلامية والشعوب الإسلامية دون إثارة الاتهامات والمخاوف الغربية عن " الخطر الإسلامي في قلب أوربا"

أبعاد التصور عن محور آسيا:

تّعرف آسيا بأنها القارة الموطن الأول للإسلام :

وعبر مراحل تطور التاريخ الإسلامي ، صعودا وهبوطا كان للتفاعلات بين القوى الكبرى الإسلامية في آسيا وبينهم وبين القوى الخارجية تأثيراتها الهامة ومدلولاتها الحيوية بالنسبة لتوازن القوى العالمية بصفة عامة وبالنسبة لوضع العالم الإسلامي في هذه التوازنات تأثيرا وتأثرا . ومن ثم كان التأثير المتبادل مستمرا ودائما بين التطورات على ساحة توازن القوى الإقليمية الإسلامية وبين التحولات العالمية .

فمن مكة بدأت الرسالة المحمدية ، وفي المدينة وضع الرسول نواة أول دولة إسلامية ثم أضاف الخلفاء الراشدين لأركانها ، وفي دمشق كانت الخلافة الأموية ، وفي بغداد كانت الخلافة العباسية ، ومن الأناضول قامت الدولة العثمانية ، ومن إيران قامت

الدولة الصفوية ثم القاجارية ، وفي الهند كانت الإمبراطورية المغولية الهندية ، بعد توالي عدة دول إسلامية في شمال شبة الجزيرة الهندية وإلى وسط آسيا انتقل الإسلام مع جيوش الفتوح العربية الأولى حيث أثمر حضارة زاهرة . ومن أقصى شرق آسيا زحف المغول قبل إسلامهم ثم من وسط آسيا مرة أخرى بعد إسلامهم . وفي جنوب شرق آسيا كان الانتشار الذاتي للإسلام هادئا مطردا قوي الأركان.

وحتى القرنين ١٦-١٧ الميلادي (١٠-١١هـ) كان الغطاء الحضاري والسياسي الإسلامي هو الغطاء السائد على غرب وجنوب ووسط آسيا في مقابل المحيط الروسي المتنامي في الشمال وفي مقابل والصين واليابان في أقصى الشرق . ولكن بدأت الصورة في التغير منذ القرن ١٧م مع توالي معاول الاستقطاع من جانب الإمبراطورية الروسية القيصرية النامية ، ومن جانب الإمبراطورية البريطانية (وريثة هولندا والبرتغال في المياه الدافئة الآسيوية) . وبالرغم من أن العامل المتصل بالإسلام والمسلمين – شعوبا ونظما- قد ظل حاضراً في تفاعلات تاريخ آسيا خلال القرنين الماضيين إلا أن الضباب أحاط تدريجيا بالذاكرة التاريخية الخاصة بالعديد من الشعوب المسلمة في آسيا ، حتى لقد وصفهم البعض بأنهم " المسلمون المنسيون " في القرن العشرين . ومن ثم فإن إغفال العامل المتصل بالإسلام والمسلمين – في المرحلة الراهنة التي أخذ ينقشع فيها هذا الضباب – إنما يؤدي إلى قصور في المعالجة والتحليل لقضايا " التحولات في آسيا في نهاية القرن ٢٠" – كما سنوضح لاحقا.

١- وقد تتضح الصورة بدرجة أكبر عند التمييز بين النظم الإقليمية الفرعية الإسلامية التالية في آسيا :

أ- نظام العلاقة بين إيران وتركيا وهما القوتان اللتان تعدان بمثابة المفصلين المحوريين اللذين ربطت أدوارهما التاريخية المتعاقبة بين القوميات المسلمة في آسيا وبين المسلمين العرب وبين مسلمي البلقان فهما ليستا مجرد دول جوار جغرافي للمنطقة العربية ، وهما ليستا الحواف الغربية لآسيا ولكنهما قطبان

في التفاعلات الآسيوية بصفة عامة والمتصلة بالعالم الإسلامي في مجموعة بصفة خاصة .

ب- نظام جنوب آسيا (شبة القارة الهندية (وأفغانستان) وهو إن كان يعرف أغلبية غير مسلمة إلا أن الإسلام عامل أساسي في تشكيله التاريخي الحضاري ابتداء من وصول الإسلام مع الفتح العربي إلى شمال شبة القارة ثم تأسس الدولة الغزنوية وما تلاها وحتى تأسيس الإمبراطورية المغولية الإسلامية . ولقد ظل الإسلام مؤثرا على تفاعلات التاريخ الحديث لهذا النظام سواء في ظل الاحتلال البريطاني أو بعد رحيله تاركا إرثه ورائه .

ج- نظام وسط آسيا وهو نظام ذو مكانة متميزة في التاريخ الإسلامي الحضاري والسياسي العسكري على حد سواء . فمنذ الفتح العربي الإسلامي لبلاد ما وراء النهرين والانتشار الإسلامي في هذه المناطق أثمرت حضارة زاهرة كانت ركنا أساسيا من أركان الحضارة الإسلامية (المكون الفارسي والتركي) في القرون السبعة الأولى الهجرية. ولم تبق هذه المنطقة في دائرة الضوء بعد ذلك حيث توالى عليها التفكك والضعف منذ بداية الهجمات المغولية (قبل إسلامهم) وحتى كان الاحتلال الروسي التدريجي الذي استغرق ما يقرب من القرنين وأكتمل في نهاية القرن ١٩م ، وكنت هذه المنطقة مصدر هجرات بشرية مسلمة أثرت على علاقات القوى بين المسلمين وغيرهم . ولنا أن نذكر هنا الأتراك السلاجقة ثم الأتراك العثمانيين

د- نظام جنوب شرق آسيا : والذي يضم اكبر كتلة بشرية مسلمة في أندونيسيا والتي انتقل إليها الإسلام – كما سنرى – مع التجار والدعاة ولذا فهي تقدم نمطاً متميزاً في تفاعلاته الداخلية والخارجية على حد سواء.

٢- وتبين لنا خبرة تطور التاريخ الإسلامي لهذه النظم الفرعية ، كل على حده وفي ارتباطاتها وتداخلاتها ، كيف أن التوازنات الإقليمية قد تشكلت مرارا تحت تأثير تحولات إقليمية من ناحية وتنافسات عالمية وتدخلات خارجية من ناحية أخرى ، وذلك في ظل التحولات التي مر بها النظام الدولي .ومن هنا ضرورة أن يتم التمهيد لهذا المحور من محاور المؤتمر (مثل غيره من المحاور) بدراسة أفقية تقدم مدلولات هذه الخبرة التاريخية بالنسبة للأنماط والتعميمات التي يمكن استخلاصها من التحليل السياسي للتاريخ الإسلامي والتي يمكن الاستناد عليها والانطلاق منها لدراسة الدرجة التي وصلت إليها التأثيرات الخارجية والتنافسات العالمية في ظل التحولات العالمية الراهنة .

٣- وإذا كان العالم قد شهد خلال العقدين الأخيرين من القرن ٢٠ تحولات هامة انعكست على أرجاء العالم المختلفة ومنها آسيا فإنه كان لآسيا انعكاساتها أيضا على هذه التحولات .ففي ظل تنامي مؤشرات " الصعود الآسيوي " منذ السبعينيات جرت التوقعات أن يكون القرن ٢١ قرنا آسيويا بعد أن كان القرن ٢٠ قرنا أمريكيا وكان القرن ١٩ قرنا بريطانيا. ومن بين تيار الأدبيات والدراسات التي اهتمت بمستقبل النظام الدولي الجديد (هيكلا وقضايا وتفاعلات وعمليات) جرت الأقلام كثيرا حول إمكانيات هذا القرن الآسيوي وقيوده .

ونحن نهتم بعمليات إعادة التشكيل التي تشهدها آسيا من زاوية ما يتصل بأوضاع مسلميها شعوبا ونظما . وتقع هذه الأوضاع في صميم القضايا والتفاعلات والعمليات التي تثور بدرجة أو بأخرى من الكثافة على ساحة النظم الفرعية المختلفة في آسيا .

وهذه القضايا هي التحول الديمقراطي والتي تثير قضية الحركات الإسلامية والإصلاحات السياسية في بعض الدول الإسلامية في آسيا .

- قضايا الأمن وخاصة قضية التسلح النووي . وهي تثير مسألة القنبلة النووية الإسلامية والقيود التي يفرضها النظام الدولي على تسلح الدول الإسلامية بأسلحة الدمار الشامل . ونموذجا إيران وباكستان يقعان في هذا النطاق .

- أما الأنماط الجديدة من الصراعات الإقليمية وسبل إدارتها فهي تطرح الصراعات في وسط آسيا والقوقاز وانعكاساتها الإقليمية والعالمية . وهي تتفاوت ما بين صراعات حدود ، صراعات انفصال أو استقلال قومي ، صراعات الحروب الأهلية ذات الإمتدادات الإقليمية .

- قضية العلاقة بين التنمية والديموقراطية والتي تثور بكل أبعادها في جنوب شرق آسيا قبل أزمتها الراهنة وبعدها .

- قضية المنظومة الغربية القيمية والسياسية التي يسعى الغرب لعولمتها وتطرح كل أبعاد قضية الهوية وتجلياتها المتنوعة في مختلف النظم الفرعية المشار إليها وخاصة في ظل ما يثور عن " القيم الآسيوية " والثقافة الآسيوية " كأحد دعائم عملية الصعود الآسيوي وعلاقتها – اقتراباً وابتعاداً – بنظائرها الغربية على الصعيد السياسي والاقتصادي على حد سواء.

- قضية الروابط مع النظام الرأسمالي العالمي في ظل العولمة : الاستثمارات ، التجارة ، التكتلات الإقليمية وهي تطرح السؤال التالي : هل نماذج التنمية في ماليزيا واندونيسيا – بالمقارنة بغيرها من نماذج التنمية في جنوب شرق آسيا – يظهر فيها أبعاد إسلامية ؟ أين وضع المبادلات بين الدول الإسلامية ؟

٤- إن النظر إلى مختلف النظم الفرعية الإسلامية من خلال تفاصيل هذه القضايا وتراكمات كل منها وتراكماتها الكلية تصل بنا إلى المقولة المركبة التالية وهي مقولة ذات شقين .

الشق الأول هو : أن عملية إعادة التشكيل التي تمر بها آسيا في مجملها – والتي تتصادم خلالها التوازنات الإقليمية مع التنافسات العالمية – هذه العملية يمكن وصفها بأنها عملية تفجير للطاقات والقدرات الإسلامية القائمة ومن ثم استهلاكها فيما لا يحقق مصالح الأمة ، وعلى نحو تتوارى إلى جانبه محاولات دعم التعاون وتنسيق التضامن . ويرجع هذا إلى تعاظم تأثيرات التدخلات الخارجية والتنافسات العالمية من ناحية وجمود وتراجع

التطورات الداخلية والإقليمية بعيدا عن استراتيجية إسلامية واضحة . وتكثر الدلائل على هذا : تأصيل الروابط التركية الإسرائيلية وتدعيمها في نفس الوقت الذي تتدعم فيه الروابط الإسرائيلية الهندية ؛ حصار إيران والضغوط الدافعة للتورط شرقا بعد عقدين من التورط غربا ؛ إلى تفجير نموذج التنمية الماليزي والإندونيسي من خلال توظيف الأزمات الداخلية المالية والسياسية للسيطرة على الاقتصاديات لتقويض النموذج من الداخل ، وهو النموذج الذي ارتكن إلى بعض أبعاد إسلامية ؛ إلى تفجير سباق نووي جديد في المنطقة تمثل باكستان إحدى حلقاته ، إلى توظيف صراعات وسط آسيا والقوقاز لإعادة تشكيل توازن القوى الإقليمية الإسلامية في قلب القارة بما يخدم المصالح الإستراتيجية للقوى العالمية المتنامية .

ومن ناحية أخرى فإن الشق الثاني من المقولة يقوم على أن عملية التفجير هذه تتم بواسطة أدوات وآليات مختلفة توظفها القوى العالمية المتنافسة وتكتسب طابعا خاصا في ظل ضغوط العولمة وبناء عليه نتساءل إلى أي حد يصح الاعتقاد – كما يقول البعض- أن التأثيرات الخارجية لا تلعب دورها بقدر ما تلعب العوامل الداخلية سواء بالنسبة لأزمة جنوب شرق آسيا أو التوازنات حول آسيا الوسطى . فإنه يتبين من جوانب عملية التفجير المراد تحليلها أن الحديث عن أن العوامل الاقتصادية – التكنولوجية المصلحية (كدوافع أو أهداف أو أدوات في إدارة العلاقات) هي التي تحوز الأولوية في إدارة التفاعلات في آسيا وحولها الآن ليس حديثا ذو مصداقية : لأن البعد الأيديولوجي وإن لم يكن مطروحا علنا بقوة إلا أنه يمثل الغاية والهدف . فالتفجير يرمي إلى تقويض ما بقى من أبعاد إسلامية كأساس للتطور الداخلي الراهن أو للعلاقات الإقليمية لبناء كتلة إسلامية . فعلى سبيل المثال فإن الحديث عن التنافس الدولي حول آسيا الوسطى والقوقاز في ثنائيات :

روسي – أمريكي ، إيراني – تركي ، هندي – باكستاني ، عربي – إسرائيلي ، إنما لا يقوم إلا على معايير جيواستراتيجية ولا يقدم صورة حقيقية من زاوية رؤية إسلامية ولكن من الأوفق أن أتساءل ما هي أشكال التنافس ، والتعاون بين إيران – تركيا –

باكستان – العرب تجاه هذا المحيط الذي يعيد استكشاف هويته الإسلامية ؟ ما هي الفرص ما هي القيود ؟ التعاون أو التنافس ؟ وبالمثل ما هي أشكال التنافس والتعاون بين روسيا ، الولايات المتحدة ، الصين ، الهند ، اسرائيل حول هذه المنطقة ؟ وكيف تؤثر على سياسات القوى الإقليمية المسلمة تجاهها ؟

وبالمثل يجب أن ننظر للنظم الفرعية الأخرى – بحيث نقدم اقترابا مغايرا عن الاقترابات السائدة حيث يكون مبعث المغايرة هو اختلاف المنظور .

أن اقترابنا من خلال مقولة التفجير وآلياتها وغاياتها وتداعياتها هو الذي سيعكس خصوصية الرؤية الإسلامية في اقترابها من هذا الموضوع الهام : القرن ٢١ قرنا آسيويا .

ولهذا يهمنا هنا أن نتوقف عند بعض المؤشرات عن أبعاد إسلامية لقضايا آسيا المسلمة بحيث لا تطمس خصوصيتها في الخضم الآسيوي الواسع

١- الوضع الاستراتيجي لآسيا الوسطى – باعتبارها خضم ثقافي حضاري إسلامي- في استراتيجية القوى الكبرى : يفرض علينا ضرورة البحث والتركيز على أهداف القوى الكبرى المتعلقة بالحركات الإسلامية والإحياء الإسلامي الداخلي ووضعها بالمقارنة بالأهداف الأخرى الاقتصادية والعسكرية

٢- خصوصية وضع النموذج الآسيوي للتنمية في ماليزيا وإندونيسيا (وزن البعد الإسلامي ، واحتمالات تطوره) وتأثيره على الأزمة في جنوب شرق آسيا ؟

٣- مغزى القيود على التسلح في إيران وباكستان كدول مسلمة على عكس الهند وإسرائيل.

٤- قضايا الانفصال والاستقلال التي تدعو إليها شعوب مسلمة: إقليم سيكيانج في الصين ، إقليم مورو في (الفلبين) ، كشمير ، الشيشان . والفارق بينهما وبين غيرها : التاميل (هندوس) تيمور الشرقية . كذلك ما الفارق مع : جنوب السودان ، أكراد العراق ، كوسوفا ، أرتيريا(سابقا) ؟

هذه العملية في إطار رؤية إسلامية واضحة المعالم تسعى إلى إحياء وتجديد مفهوم الأمـــة وواقعها لتعويض التآكل والتهاوي في الوحدة على مستويات العلاقات الرسمية.

obeikandl.com

المبحث الرابع
السياسات الغربية والعالم الإسلامي :إطار مقارن لدراسة أنماط التحديات في المناطق المختلفة

سبق الإشارة إلى أهمية الدراسة التفصيلية لمشاكل المناطق المختلفة من العالم الإسلامي حتى يمكن تقديم صورة أكثر دقة عن التحديات الخاصة بكل منطقة ولا يسعنا في هذا الموضع إلا تقديم تصور مقترح عن كيفية القيام بهذه الدراسة . وينقسم هذا التصور المقترح إلى أربعة محاور عن المنطقة العربية وإفريقيا وآسيا والبلقان(٤٧). هذا ويمكن إضافة محور خاص عن الأقليات المسلمة في العالم وأنماط التحديات التي تواجهها(٤٨). وفيما يلي عرض لهذه المحاور الخمسة المقترحة :

المحور الأول : البلقان : تحديات الاستئصال

١- مما لا شك فيه أن توصيف منطقة البلقان كمنطقة من مناطق العالم الإسلامي يثير كثير من التساؤلات . ويمكن بهذا الصدد الإشارة إلى أنها ليست برمتها منطقة دول إسلامية ولكن بها دولة إسلامية (سواء بمعيار العدد أو الانتماء إلى منظمة المؤتمر الإسلامي) وهي البوسنة ، وهناك كيان آخر يسعى للاستقلال ويضم أغلبية مسلمة - كوسوفا - ناهيك عن ألبانيا - كدولة مسلمة بمعيار العدد . هذا فضلاً بالطبع عن الأقليات المسلمة في مقدونيا واليونان ، وبلغاريا وجميعها تدخل في نطاق مصطلح " العالم الإسلامي ".

٢- ومن ثم فإن هذا المحور يركز على التفاعلات الإقليمية لهذه الكيانات المسلمة الثلاثة ، سواء فيما بينها أو بينها وبين الدول البلقانية الأخرى أو بينها وبين القوى الكبرى في النظام الدولي ، ناهيك عن روابط تفاعلاتها المتنوعة مع قوى أخرى وهي الإسلامية (أو المسلمة) وخاصة القوة في الجوار القريب وهي

نحن أحوج ما نكون إلى اختبار فرضية مهمة قررها لويس كحقيقة ، إلا ان نقلها إلى مقام الاحتمال القابل للتصديق والتكذيب هو من الأمور التي تضع هذه الإشكالية البحثية على محك البحث العلمي المتأني القادر على تحديد خط الاهتمام العام (مساراته ، وزاوية ومجهر اهتمامه) ، هذه الفرضية يحملها كتاب برنارد لويس.

نشرت مجلة (Foreign affairs) لسان حال وزارة الخارجية الأمريكية مقالا ضافيا في عدد تشرين الثاني لعام ١٩٩٢ عن خطر الإسلام ، وأفضل الطرق لتفاديه والقضاء عليه، وأفضل الطرق لذلك فيما انتهى إليه المقال ، هو تقطيع جسور التواصل والتضامن بين الدول العربية التي هي المصدر الأول للخطر الإسلامي ، ثم العمل على إيجاد أكبر قدر من التشاكس والتناقض بين شعوب المنطقة وحكامها ، بحيث يسودها القلق والاضطراب ، وتنأى عن الهدوء والاستقرار .

ويقول برنارد لويس في كتابه (The Middle East and the West) " إن التغريب في المنطقة العربية أدى إلى تفكيكها وتجزئتها . وإن هذا التفكيك السياسي واكبه تفكيك اجتماعي وثقافي. والواقع أن إلحاق المنطقة بالغرب لم يكن ممكنا إلا من طريق تفكيكها وتجزئتها ، ولو أعطيت لأي سياسي في العالم ، مسألة يسألونه فيها أن يسعى إلى إلحاق المنطقة العربية بالغرب ، لما اختار غير الأسلوب الذي اختاره الغرب فعلا ، وهو تفكيك المنطقة بالفتن الطائفية ، والتفتيت الاجتماعي والثقافي وافتعال الخصومات والفروقات ، وتوسيع مواطن الاختلاف والمبالغة في إبرازها ، وليس من شك في أن من يسعى إلى هذا يحزنه مشهد السلام بين الطوائف . ويسعده اندلاع التقاتل بينها . ولعل من يستبعد دور الغرب في إشعال فتيل هذا التقاتل ، هو واحد من اثنين : خادع أو مخدوع"[1]

دراسة ذلك يتحرك صوب عدة مستويات تمكننا من دراسة هذه الفرضية المركبة:

---

(١) ص ٤٤ طبعة هاربر تورتشبوك عام ١٩٦٦ . نقلا ع كتاب من من يحمي المسيحيين العرب لفكتور سحاب . أقول : ويبدو أن هذه الطبعة تمتاز بزيادات أضافها المؤلف على الطبعات التي قبلها ، ولعل أو طبعة له صدرت عام ١٩٤٦ ، وقد ترجمه إلى العربية الدكتور نبيل صبحي ، وهي خالية من هذا النص .

أولا : العلاقات العربية العربية البينية في كل مجالاتها ومساراتها الكلية ورؤية حجم العلاقات بمآلاتها :

- رصد علاقات التعاون وأهميتها وفاعليتها في العلاقات البينية العربية العربية .
- رصد علاقات الصراع – بمختلف درجاته – في العلاقات البينية وتأثيراتها .

وذلك في إطار ميزان هذه العلاقات

ثانيا : العلاقات العربية الإقليمية (دائرة المجال الحيوي)

- العلاقات العربية بدول (النطاق الإقليمي)

ودول الجوار ، دول الأركان

إعادة تشكيل المنطقة

العرب / تركيا ، العرب / إيران ، العرب / إسرائيل

ثالثا : العلاقات العربية بالنظام الدولي

- العرب كموضوع
- العرب كفاعل

هذه المستويات يمكن ترجمتها إلى خطة بحثية تفصيلية تقع ضمن هذه المستويات بتوزيعاتها المختلفة .

أبعاد التصور عن المحور الإفريقي:

تحديات إعادة اكتشاف الذات:

يعد الإسلام أحد المكونات الرئيسية للموروث الحضاري الإفريقي وقد حسبه علي مزروعي أحد أبعاد ثلاثة تشكل الميراث الثلاثي لإفريقيا ؛ وعليه فإن التأكيد على الذات الحضارية الإفريقية يمثل خطوة واعية لوضع أفريقيا على طريق النهضة والتعامل

الصحيح مع واقع ومتغيرات العالم من حولها . وليس بخاف أن حال أفريقيا والمسلمين بـها وإن كانت له خصوصية غير منكرة إلا أنه لا يخالف المشكلات والعوائـق التـي تواجـه المسلمين في مناطق العالم الأخرى .

على الرغم من صعوبة التحديد الإجرائي لمنطقة أفريقيا الإسلامية نظـرا لتعـدد المعايير المستخدمة وتشابك وتعقد أبعاد الظاهرة الدينية في أفريقيا إلى جـانب متغـيرات وعوامل أخرى لا مجال لذكرها في هذا المجال فإن تأثير الإسلام على الحياة الإفريقية منـذ فترة ما قبل الاستعمار يدفع إلى القول بأن أفريقيا تكاد تكون أول قارة مسـلمة . إن نسـبة المسلمين في بعض دول غرب أفريقيا مثل غينيا والسنغال والنيجـر وناميبيـا وموريتانيـا تتراوح ما بين ٩٠% و ٩٥% من جملة السكان ، كما أن هذه النسبة تبلغ نحـو ٥٠% أو ٦٠% في دول مثل سيراليون وليبريا وغانا. والملفت للنظر أن تراث الإسلام في أفريقيا لا يتوقف عند حدود فترة ما قبل الاستعمار فحسب كما أنه لا يقتصر كذلك على خبرة الممـالك والمؤسسات الإسلامية وإنما امتد ليشمل أنماطا حياتية وثقافية لا زالت مستخدمة في القارة.

وبعيدا عن هذا الموروث الحضاري نزع الفكر الاجتماعي والسياسـي الإفريقـي بعد الاستقلال إلى الارتماء في أحضان أنساق ثقافية وسياسية مغايرة كما هو الحال بالنسـبة لسياسات التغريب والتحديث وذلك بدعوى المعاصرة ومواكبة التطور والمدنية وهو الأمـر الذي أفضى إلى جملة من المشكلات التي تتعلق بالهوية والشرعية وحتى بحقيقية الوجـود . أضف إلى ذلك أن القارة شهدت تهميشا ملحوظا في مختلف مراحل تطور النظـام الدولـي كما أنها ارتبط بصورة ذهنية تكرس مفهوم عبء الرجل الأبيض.

يدفع ذلك كله إلى ضرورة التأكيد على الرؤية الكلية والمتكاملة لتـاريخ أفريقيـا عبر مراحله المختلفة منذ فترة ما قبل الاستعمار فكثير من الظواهر السياسية والاجتماعيـة بمفهومها العام لا يمكن تفسيرها في غياب هذه الرؤية . وفي هذه السياق يمكـن الاسـتفادة من فكرة النماذج التاريخية وإعلاء مفهوم الذات الحضارية الإفريقية عنـد الحديـث عـن نموذج التطور الأمثل للواقع الإفريقي الراهن.

ويطرح هذا المحور عن أفريقيا الإسلامية ثلاثة تساؤلات بحثية أساسية أولها يتعلق بكيفية استخدام الخبرة التاريخية في قراءة وفهم الواقع المعاش والانطلاق من ذلك لاستشراق أفاق المستقبل ، يعني ذلك كيفية توظيف البعد التاريخي لفهم واقع الإسلام والمسلمين في أفريقيا .

أما التساؤل الثاني فإنه يشير إلى حركة التفاعلات الدولية ولا سيما القوى الأوروبية المسيطرة ودرها في النيل من التراث الحضاري الإفريقي ، ما هي مستويات هذا الدور ؟ وما هي الأدوات المستخدمة ؟ ويتعلق التساؤل الثالث بقضايا النظام الدولي في عصر العولمة وأثرها ودلالتها في الواقع الإفريقي .

وإذا كانت هذه التساؤلات ذات طبيعة عامة وكلية أي على مستوى (الماكرو) Macro بالنسبة لأفريقيا الإسلامية فإن ذلك لا يمنع من محاولة إثارتها وتطبيقها على المستوى الجزئي أو دراسة الحالة .

بعبارة موجزة : إن التحدي الأساسي الذي يواجه مسلمو أفريقيا هو إعادة اكتشاف الذات الحضارية الأفريقية والتي يعد الإسلامي أحد مكوناتها الرئيسية كسبيل أساسي لوضع أفريقيا على طريق النهضة ، ومن ثم فإن تحديات إعادة تشكيل التوازنات الإقليمية والروابط العالمية لا تنفك عن هذا التحدي.

الجماعات المسلمة في العالم : إطار عام مقارن للدراسة

مقدمة :

تدخل دراسة الجماعات (الاقليات المسلمة) في إطار دراسة الأمة الإسلامية كأحد مستويات التحليل وبقدر ما تثير دراسة الدول الإسلامية من مشكلات فإن دراسة الاقليات المسلمة لا تسلم- هي الأخرى – من اشكالات الدراسة التي يمكن أن تقود لعدد من الملاحظات : –

- مثلاً اصطلاح " أقلية " وما يثيره من تحفظات من منظور إسلامي وتعارضه في أبعاد كثيرة مع المفهوم الإسلامي المستخدم في التاريخ والخبرة الإسلامية " الملل والنحل ".
- ما يثيره المفهوم من أبعاد شرعية لا يمكن تخطيها أو إنكار أهميتها ذلك أنها ذات انعكاسات كثيفة في مجالات التفاعل السياسي والاجتماعي .
- معضلة أخرى يثيرها مصطلح أقلية يتمثل فيما ينطوي عليه المعنى من عوامل تنوع تتمثل في أن الاقليات المسلمة تنتمي لثقافات وقوميات مختلفة وعوامل وحدة تتمثل في الرابطة الإسلامية وما يثيره ذلك من إمكانية تميز الأقليات داخلياً .
- ما تثيره قضية الجماعات المسلمة (الاقليات) من اهتمام عن التهديدات التي تواجه تلك الأقليات والفرص المتاحة لنشر الدعوة والدروس والعبر المستفادة من وضع تلك الاقليات .
- تزداد مسالة الاقليات المسلمة أهمية على ضوء التطورات الدولية الواقعة في نهاية القرن العشرين والتي أدت لإعادة فتح ملفات الاقليات في عمومها وبصفة أخص ملفات الاقليات المسلمة .

وعلى أساس من هذه الملاحظات يمكن تقسيم الدراسة إلى : –

- أبعاد الظاهرة : تقدير حجمها ومشاكلها ومغزى وجودها
- أنماط الاقليات : المعايير والمشاكل

- التطور في أنماط مطالب الاقليات في ظـــل التطـــورات المعـــاصرة للتحديـــات وللأوضاع العالمية .

أولا : أبعاد الظاهرة : تقدير حجمها ومشاكلها ومغزى وجودها

يقصد بحجم الظاهرة نسبة الاقليات المسلمة إلى إجمالي عدد المسلمين في العـــالم وكيف يتم تقديرها وما هي صعوباته وهل هناك سمات لتوزيعها الجغرافي وما هو مغـــزى هذا النمط من التوزيع .

بالنسبة لحجم الظاهرة فإنه وفقاً لأرقام (١٩٨٥) يقـــدر عـــدد المســـلمين عالميـــا ١٠٦٦,٣ مليون نسمة منهم ٣٧١,٣ مليون نسمة في وضع أقلية أي بنسبة تقترب من الثلـث ووفقا لأرقام (١٩٩٠) ونقلاً عن مصدر آخر فإن هذه النسبة للأقليات سوف تزيد بحوالـــي ١٠% عن إحصائيات (١٩٨٥) من إجمالي عدد المسلمين ليصلوا ٤٥%

يلاحظ تباين التقديرات ليس فقط حول أعداد الأقليات ولكن حول إجمـــالي عـــدد المسلمين في العالم فبالمقارنة بين عدد من التقديرات يلاحظ ميل التقديرات والإحصـــاءات الغربية إلى التقليل من عدد المسلمين وإظهار تناقصهم على الرغم من أن مؤشرات أخـــرى تدل على عكس ذلك وهو ما يخلق الحاجة لمزيد من العمل الإحصـــائي فـــي الديمغرافيـــة البشرية وتوزيعها بين الأديان .

ومع الاعتراف بصعوبة التقدير الإحصائي والتي تنبع أصلاً من صعوبة تحديـــد الدول الإسلامية فإنه حتى الدول التي تشهد إحصاءات وتعدادات سكانية دقيقة لا تخلو مـــن صعوبة الكشف عن الاقليات داخلها فدولاً مثل الولايات المتحدة الأمريكية أصدرت قانونـــاً في ١٩٧٦ يحظر إجبار أي شخص على الإفصاح عن انتماءه الديني ومن ثم فـــهي تفتقـــر لتعداد دقيق وما يمكن أن تقدمه لا يزيد عن كونه " تقديرات " .

أما عن مغزى الانتشار الجغرافي للأقليات :-

فإن انتشار الاقليات المسلمة في كافة أرجاء الأرض كمـــا يـــدل علـــى عالميـــة وكوكبية الدين الإسلامي ، فإنه يدل على أن الدولـــة الإســـلامية وإن تقلبـــت بيـــن القـــوة

والضعف خلال ال١٤ قرن من تاريخ الدعوة فإن انتشار الإسلام ذاته لم يتغير لكن التبـــدل والتحول التي شهدته الدول الإسلامية خلق أوضاعاً متفاوتة للمسلمين .

ثانيا : أنماط الاقليات : المعايير والمشاكل :

برغم اشتراك الاقليات المسلمة في ذات الجوهر وهو تعرض العقيدة وما تحملـــه من قيم وسلوك ونسق معرفي لتحديات وتهديدات فإنه يمكن رصد تبـــاين وتغـــير درجـــة وطبيعة التحديات والتهديدات وهو ما أفرز إمكانية التمييز بين عدة أنمـــاط مـــن الاقليـــات وعدة أنماط من المشاكل التي تعترضها على أساس من المعايير التالية:

١- الأسباب المنشئة لوجود الأقلية

وهذا المعيار يفرض بدوره تساؤلا حول ما إذا كانت الأقلية موجودة فـــي ديـــار إسلام سابقة أم لا أم أنها موجود في ديار لم تفحها أو تحكمها سلطة إسلامية؟!

أولا : الأقليات المسلمة في ديار إسلام سابقة فـــهي تتكـــون مـــن الشـــعوب الأصلية والتي انحسر عنا سلطة حكم الإسلام في ظل توازنات القـــوى الدوليـــة وأضحت أقليات نظراً لضمها لكيانات أوسع ذات أكثريات من ديانـــات مختلفـــة ويثير هذا المعيار تساؤلات من قبيل : - هل مشاكل الثقافة السياسية للأقليات فـــي الاتحاد السوفيتي مثلاً تختلف عن مشاكل نظائرها في فرنسا...لماذا وكيف؟ كمـــا أن بحث هذا المعيار يساعد على إزالة التعتيم الذي أحاط بشعوب هـــذه المنـــاطق التي انحسرت عنها سلطة الحكم الإسلامي وما سببه هذا التعتيم من فقدان ذاكـــرة الشعوب الإسلامية الأخرى الرابطة المباشرة مع نظائرها كشعوب لأمـــة واحـــدة هي أمة الإسلام ومن ناحية أخرى أن نماذج هذا النمط من الأقليـــات وهـــي ذات الوزن الكبير والتركز في مناطق محددة (في آسيا) محاطة بأكثريات ملحدة أمـــا ذات الوزن الصغير في شرق أفريقيا فهي محاطة بعقائد بدائية وبالديانة المســـيحية ..وما قد يثيره كل ذلك من أن تفاعل هذه الأقليات -على تنوعها - مع محيطـــها

تتداخل فيه الاعتبارات الدينية مع القومية مع العرقية مما يخلق تفاوتاً من حيث درجة ما تثيره أوضاع تلك الاقليات المسلمة من اهتمام عالمي .

وسيتم استعراض عدد من النماذج التي تندرج تحت هذا المعيار

- نموذج الأقلية المسلمة في الاتحاد السوفيتي (سابقا) والذين مثلوا كيانات إسلامية في ظل الحكم العربي الأموي والعباسي ثم في ظل النفوذ العثماني ثم اتمام خضوعهم لروسيا القيصرية في نهاية القرن ١٩ واستمرارها تحت الهيمنة الروسية ومن بعدها الشيوعية حتى تفكك الاتحاد السوفيتي واستقلال بعض هذه الاقليات على هيئة دول ذات أغلبيات من الشعوب المسلمة

- نموذج آخر هو نموذج الأقلية المسلمة في الهند وكشمير وهي أكثر الأقليات المسلمة عدداً (يربو المائة مليون نسمة) وهم الشعوب التي استقرت في شمال الهند منذ قرون ويعودون إلى بدايات انتشار الإسلام عن طريق التجارة أساساً وأبرز محطات تاريخ هذه الأقلية هي الإمبراطورية المغولية في الهند والتي استمرت تحكم الهند حتى تصفيتها رسمياً في منتصف القرن ال١٩ بواسطة الاحتلال الإنجليزي متحالفاً مع قوى هندوسية على حساب النخبة المسلمة الحاكمة وبعد استقلال الهند انقسمت هذه الاقلية إلى دولة باكستان التي نزح لها جل مسلمو الهند.

- نموذج ثالث هو مسلمي البلقان وشرق أوروبا والتي حكمت سلطة إسلامية ما يقرب من خمسة قرون منذ بدأ الفتح العثماني للبلقان في منتصف القرن٨ ومع القرن الأخير من عمر الدولة العثمانية تزايدت التدخلات الأوربية في المنطقة تحت شعار الدفاع عن حقوق الأمم المسيحية بالمنطقة وبدأت تظهر النزعات الانفصالية عن الدولة العثمانية وبالفعل تم استقلال هذه الكيانات وبدأت تظهر دول بالمنطقة ذات أكثريات غير مسلمة ومع تفكك الاتحاد السوفيتي

وتفكك الاتحاد اليوغسلافي بدأت تلك الدول في ممارسة العنف ضد مسلميها عند مطالبتهم بالاستقلال (الشيشان ، البوسنة ، كوسوفا).

- نموذج آخر لبعض الاقليات المسلمة في افريقيا في شرقها وغربها حيث حمل الدعاة والتجار الإسلام بهذه المناطق وقامت فيها ممالك مسلمة أبرزها مملكة الذيلع في شرق أفريقيا ودخلت في صراع مع الحبشة التي ساندتها البرتغال فسقطت تلك المملكة مخلفة وراءها عدد من المسلمين كأقلية وغيرها من الممالك في الغرب .

- **النموذج الأخير** : هو لمسلمي الأندلس (أسبانيا والبرتغال حالياً) وهي الأرض التي فتحت تحت لواء الأمويين واستمر الحكم الإسلامي فيها من القرن الأول الهجري وحتى العاشر وبسقوط غرناطة سقطت آخر معاقل الإسلام هناك وتعرض المسلمون للتنصير وللإبادة حتى لم يبق منهم أثر إلا في الذاكرة التاريخية للأمة بعد أن كانوا أكثرية حاكمة ذات يوم .

ثانيا : الاقليات المسلمة في مناطق لم تحكم بسلطة إسلامية

ويكن تقسيمها إلى فئتين الاقليات ذات الجذور القديمة والاقليات ذات الجذور الحديثة ، بالنسبة للاقليات ذات الجذور القديمة هي تلك الاقليات التي انتقل الإسلام إلى أسلافهم مع التجار والدعاة والمهاجرين (مثل مسلمي جنوب شرق آسيا) .ولم تصلهم جيوش فاتحة ولم تحكمهم سلطة إسلامية أما ذوي الجذور الحديثة فهم -أساساً- الاقليات الجاليات المسلمة لتلك المناطق عبر الهجرة التي ظهرت لتلك المناطق مع نهاية القرن التاسع عشر إما فرارا بالدين من الاضطهاد أو سعياً نحو العلم أو طلباً للرزق ، المهم أن تلك الهجرات بذرت في قلب أوروبا والعالم الجديد وجوداً بشرياً مسلماً .

لذا يقال أن الإسلام حقق وبسهولة أوسع عملية انتشار بشري لأي مجموعة واحدة شهدتها أوروبا الغربية قبل عشرة قرون فالإحصاءات تقول أن معدل انتشار الإسلام في

الغرب ازداد بنسبة ٢٣٥% وتراجعت المسيحية حيث انتشارها انخفض إلى ٤٧% والبوذية ٦٤% .

٢- طبيعة النظام السياسي الاجتماعي الاقتصادي الذي تعيش في ظله الأقلية : الآثار بالنسبة لدرجة التهديدات وطبيعة المشاكل .

وداخل هذا المعيار للتميز بين الاقليات نفرق بين ثلاثة أنماط من الاقليات ومن ثم من مشاكلهم : - في نظم شمولية ملحة ؟؟ اقليات في نظم غربية ديمقراطية ، أقليات في نظم متخلفة تابعة .

ودراسة هذه الأنماط الثلاثة تثير بدورها عدداً من الأسئلة حول ما الذي يميز ما يواجه كل نمط من مشكلات وألا توجد قواسم مشتركة بينها ؟ وغيرها ...

ويمكن القول أن أولوية التهديدات التي يواجهها كل نمط تختلف لاختلاف طبيعة النظام ففي حين تبرز التهديدات الجذرية (العقيدية والسياسية) للوجود ذاته في النمط الأول ، تبرز أولوية التهديدات الثقافية - الحضارية للذاتية الإسلامية في النمط الثاني أما في النمط الثالث فتثور التهديدات أمام استمرار اعتناق العقيدة الإسلامية .

وبالرغم من هذه الفروق إلا أن الاقليات في الأنماط الثلاثة تواجه مشاكل مشتركة من قبيل مشكلات ممارسة الشعائر والأحوال الشخصية والحياة الاجتماعية والثقافية والتعليم وفي المجالات القانونية والدستورية بالإضافة للحقوق السياسية .. وإن اختلفت درجة الحدة من نمط لآخر أما إذا أردنا التعرض بشيء من التفصيل لكل نمط يمكن القول أنه في نمط النظم الشمولية الملحدة (كالاتحاد السوفيتي السابق) يمكن أن يقوم المسلمون بالمسايرة الشكلية للنظام ويفتقدون إلى الكيان السياسي المميز لهم لأن في قيام هذا الكيان سبباً لتصفيتهم والتنكيل بهم فينكر للاتحاد السوفيتي محاولاته لمحي الهوية إسلامية بالترويس والتهجير واستخدام القوة العسكرية لإخماد الثورات ومن ثم يصبح الهدف الأساسي للاقلية هو الحفظ على الإسلام ذاته كعقيدة من الاندثار في هذا النمط - أما في النمط الثاني في ظل مجتمع ديمقراطي غربي علماني تصبح المشكلات الثقافية التعليمية

الاقتصادية هي المشكلات ذات الأولوية طالما يتوافر إطار من حرية الاعتقاد والذي يمكن للفرد أن يحتفظ فيه بعقيدته ويكون الخطر في أن مسلمي تلك البلاد يتلقون تعليمهم وثقافتهم وفقاً لمنظور آخر مما يؤدي على المدى الطويل إلى ذوبان الاقلية ثقافياً ثم مجتمعياً في ثقافية المجتمع الغير مسلم وتجد الإشارة إلى أن تلك المشكلة لا توجد فقط في حالة وجود جالية مسلمة في دولة غربية بل أيضاً في الدول الإسلامية التي يظهر فيها موجات نقل عن الغرب والأخذ منه علمياً وثقافيا أي تحت تأثر تيارات فكرية علمانية تغريبية تظهر في قطاعات هامة من النخبة المثقفة في الدول الإسلامية ناهيك الآن عن التيارات التي تؤثر في ظل تحديات العولمة على القاعدة من الشعوب المسلمة

النمط الثالث : - في ظل النظم المتخلفة التابعة وهي النظم التي تعاني عدم الاستقرار السياسي والمشاكل الاقتصادية (وتعد الهند ودول شرق وغرب أفريقيا أبرز نماذجها) حيث تكون الاقليات المسلمة في ظل هذه الأوضاع المتردية سياسيا واقتصادياً عرضة لمحاولات التنصير وساحة هامة للنشاط الصهيوني ولذا وكما ذكر سلفاً الخطر في هذا النمط يتجه إلى استمرار اعتناق العقيدة .

ثالثا : التطور في أنماط الأقليات في ظل التطورات المعاصرة .

لم تكن الاقليات المسلمة دائما مفعولاً به فقط حيث كانت لها مقاماتها ومطالبها واختلفت هذه وتلك أيضا من حيث طبيعتها وشدتها باختلاف الأنماط السابقة من النظم التي تعيش داخلها الاقليات .

ففي نمط الدولة الشمولية التي تحاول قسراً القضاء على الهوية تظهر مطالب الانفصال والاستقلال من جانب الاقليات المسلمة وداخل نموذج الاقليات المسلمة في الاتحاد السوفيتي السابق يمكن رصد ٣ أنماط من الاتجاهات أولها محاولات المقاومة المسلحة للسلطات الروسية ثم لتصفية العقيدة ثم وبعد انهيار الاتحاد السوفيتي محاولات الاستقلال ونجاحها .

بالنسبة لنمط المجتمع الغربي الليبرالي العلماني المتسم بالوفرة الاقتصادية فالأقلية تشهد ظهور اتجاهات نحو قبول الاندماج في مجتمع غير مسلم ولكن مع الحفاظ على الهوية الثقافية الدينية الإسلامية ولا تصل مطالب الاقليات المسلمة داخل المجتمع الليبرالي لحد المطالبة بالاستقلال وتظل مطالبها مركزة في مجال الدفاع عن حماية حقوق الانسان الدينية والاجتماعية الاقتصادية الإسلامية شأنها شأن أي أقلية أخرى قومية أو دينية وفي حيث أن مطالب هذا الفئات أفرزت ما يعرف بأزمة الإسلام في أوروبا والغرب عموماً فإن مطالب أقليات المجتمعات الشمولية أفرزت هي الأخرى إشكالية العلاقة بين الحفاظ على التكامل الإقليمي لبعض الدول المركبة وبين حقوق تقرير المصير للشعوب التي ضمنها هذه الدول قسراً .

ويلاحظ أن الاقليات المسلمة في المجتمعات الغربية الليبرالية مع رفضها الذوبان في تلك المجتمعات وحفاظها على هويتها إنما تمثل تحدياً حضارياً في عقر الدار المسيحي يهدد الغرب المسيحي بمظهره العلماني وهو ما حدا ببعض المفكرين الغربيين إلى اعتبار " الإسلام " هو العدو اللدود لغرب بعد الشيوعية وكذلك الحديث عن الإسلام في الغرب وليس الإسلام والغرب .

وهنا نصل إلى السؤال عن أنماط المساعدات التي تحتاجها الاقليات وليس له إجابة واحدة ، فتعدد الإجابات لاعتبارات تعدد أنماط الاقليات وتعدد واختلاف أولويات المساعدة المطلوبة ، كذلك بتعدد التنظيمات المحلية في الدول التي تعيش فيها الاقليات والتي ترعى شؤونها وبتعدد التنظيمات التي تكونها الحكومات الإسلامية أو الجماعات الأهلية في الدول الإسلامية من أجل مساعدة الاقليات المسلمة وما قد تثيره هذه المساعدات من مشاكل التدخل في الشئون الداخلية للدول التي تعيش فيها الاقليات ومن ثم فإن المساعدات المتجه إلى أقليات النظم الليبرالية تصبح أكثر سهولة من المتجهة إلى النظم الشمولية بتعبير آخر : هناك اعتبارات سياسية وليست فقط مالية وفنية تؤثر في مسار هذه

المساعدات ولذ نجد أن التنظيمات غير الاقليمية الإسلامية وهي منظمة المؤتمر الإسلامي لم تولِ قضية الاقليات قدر الاهتمام الذي تتطلبه .

وختاماً وكما أظهرت الدراسة أن منشأ الاقليات المسلمة اقترن بظاهرتين أفرزهما تاريخ القرنين الماضيين هما تراجع قوة وسلطة المسلمين في موازين القوى العالمية وتدهور أوضاع الدول الإسلامية ولهذا فإن قضية الاقليات المسلمة لا تنفصل عن أزمة الدول الإسلامية ومن ثم عن أزمة الأمة الإسلامية في المرحلة الراهنة من تاريخ الإسلام والمسلمين . ومن هنا أهمية دراسة أوضاع هذه الجماعات باقترابات وبمداخل جديدة تتخطى الأساليب التقليدية المعتادة عن عرض مشاكل هذه الجماعات وأشكال المساندة المطلوبة .

الهوامش

١- د. ودودة بدران : مرجع سابق

٢- د. نادية محمود مصطفى : المنطقة العربية والنظام الدولي الجديد: مرجع سابق

٣- انظر عرضها في الفصل الأول من الدراسة

4- Judith Miller op . cit pp51-54

5- Leon Hadar : op cit.

٦- غسان سلامة : مرجع سابق ص ٦٢-٦٧.

٧- محمد السيد سليم : التحولات العالمية وآثارها على العالم الإسلامي : مرجع سابق: ص ٣٥٤-٣٥٨.

٨- د. نادية محمود مصطفى : مرجع سابق ص ٤٧-٦٨

٩- لن نتطرق إلى سياسات البعد الاقتصادي في هذه الدراسة ، فهي موضوع التحديات الاقتصادية.

١٠- سنكتفي فيما يتصل بكل مجموعة من هذه السياسات الإحالة في موضعه إلى دراسات قدمت تحليلاً لما أثارته هذه السياسات من جدالات دون التوقف عند تفاصيل وقائع هذه السياسات.

وعدا هذه المجموعات من الدراسات (النوعية) يمكن الإشارة إلى مجموعة من الدراسات الكلية التي اقتربت ، من مداخل متنوعة من مختلف أبعاد العلاقات بين المسلمين "والغرب" سواء الأبعاد الفكرية أو السياسية وهي تنقسم تحت عناوين "الإسلام والنظام الدولي ، الإسلام والعولمة ، الإسلام والغرب .. وهكذا . وتمثل هذه الدراسات قاعدة مناسبة لتحليل الاتجاهات التي تنقسم بينها استجابات علماء الأمة تجاه التحديات المختلفة.

انظر على سبيل المثال وليس الحصر :

- د. محمد عمارة : العالم الإسلامي والمتغيرات العالمية الجديدة، مجلة المسلم المعاصر العدد ٦١، أغسطس -أكتوبر ١٩٩١، ص ٥-٢٢

- حسنين توفيق وأماني مسعود : الصحوة الإسلامية في الأدبيات الغربية ، منبر الحوار رقم ٢٥، ١٩٩٢
- محمد مهدي شمس الدين : الإسلام والغرب ، الواقع القائم وآفاق المستقبل : الكلمة، العدد ١٦، صيف ١٩٩٧.
- أبو بكر أحمد باقادر : الإسلام والغرب ، مجلة مستقبل العالم الإسلامي العدد ١٧، شتاء ١٩٩٦.
- محمد السماك : موقع الإسلام في صدام الحضارات والنظام العالمي الجديد ، بيروت، دار النفائس ١٩٩٥.
- منى ياسين : الغرب والإسلام ، القاهرة دار جهاد ١٩٩٤.
- عبد الهادي أبو طالب : العالم الإسلامي ومشروع النظام العالمي الجديد ، بيروت، دار الساقي ، ١٩٩٥.
- منير شفيق : النظام الدولي الجديد وخيار المواجهة ، بيروت ، ١٩٩٢.
- أحمد صدقي الدجاني : وحدة التنوع وحضارة عربية إسلامية في عالم مترابط ، القاهرة ، المستقبل العربي ١٩٩٠.
- محمد عبد القادر أحمد ، هموم إسلامية في نظام عالمي جديد ، القاهرة ، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٩٣.
- محمد حمدي زقزوق : الإسلام والغرب، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ١٩٩٤.
- محمد قطب، رؤية إسلامية لأحوال العالم المعاصر ، القاهرة ،مكتبة السنة ١٩٩١.
- أنور الجندي : مستقبل الإسلام بعد سقوط الشيوعية ، مكة المكرمة ، رابطة العالم الإسلامي ١٩٩٠.
- أحمد الموصلي : الأصولية الإسلامية والنظام العالمي ١٩٩٢.

- بشير نافع : عرض ندوة الإسلام والغرب التي نظمها المعهد العالمي للفكر الإسلامي في فرجينيا في مارس ١٩٩٥. إسلامية المعرفة . عدد ١ يونية ١٩٩٥. ص ١٩٥-١٩٨.
- محمد دكير : ندوات ومؤتمرات حول الإسلام والغرب ، إعادة النظر وتصحيح العلاقة ، مجلة الكلمة ، العدد ١٦ صيف ١٩٩٧، ص ١٤٥-١٦١.
- د. علي المزروعي : قضايا فكرية ، إفريقيا والإسلام والغرب : ترجمة د. صبحي قنصوه (وآخرون) مركز دراسات المستقبل الإفريقي ، سلسلة دراسات إفريقية (٤) ١٩٩٨.
- Ali Mazroui : Globalization . Homogenization or Hegemonization . the American Journal of Islamic Social Sciences. Fall 1998. PP 1-15
- ندوة مستقبل العالم الإسلامي في ظل النظام العالمي الجديد . دراسات استراتيجية العدد ١، يولية ١٩٩٤، ص ٨٨-١٠٨
- طارق البشري : في المسألة الإسلامية المعاصرة ، ٦ أجزاء ، دار الشروق ١٩٩٦، ١٩٩٨.
- كمال أبو المجد (وآخرون) : أبحاث ندوة مستجدات الفكر الإسلامي والمستقبل ، الكويت ، وزارة الأوقاف ١٩٩٢.
- د. سيد دسوقي حسن : دراسة قرآنية في فقه التجدد الحضاري . نهضة مصر ، ١٩٩٨(سلسلة في التنوير الإسلامي "رقم ٤")
- د. محمد الأرناؤوط ، د. محمد صفي الدين، د. حمدي عبد الرحمن : (محررون)، أوربا والإسلام ، أوراق المؤتمر الدولي الثاني الذي نظمته جامعة آل البيت في يونية ١٩٩٦. منشورات جامعة آل البيت ١٩٩٨

١١- د. نادية محمود مصطفى : الأبعاد السياسية للمشروع المتوسطي (في) د. نادية محمود مصطفى (محرر) : مصر ومشروعات النظام الإقليمي الجديد في المنطقة، مركز البحوث والدراسات السياسية ، جامعة القاهرة ١٩٩٧.

- نادية مصطفى : البعد الثقافي للشراكة المتوسطية الأوربية (في) د. سمعان بطرس فرج الله (محرر) أعمال ندوة مستقبل الترتيبات الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط . معهد البحوث والدراسات العربية ١٩٩٨.

- د. نيفين عبد الخالق : البعد الثقافي للشراكة الأوربية المتوسطية (في) ندوة : الشراكة الأوربية المتوسطية - مركز البحوث والدراسات السياسية مركز الدراسات والوثائق القانونية والاقتصادية والاجتماعية ، القاهرة ، ١٩٩٧.

- د. سيف الدين عبد الفتاح - عزة جلال : اتفاقية الأزهر مع الفاتيكان لحوار الأديان (في) أمتي في العالم (١٩٩٨) حولية قضايا العالم الإسلامي ، مركز الحضارة للدراسات السياسية، ١٩٩٩.

١٣- أثارت أعمال هذه المؤتمرات جدالات هامة بين الإسلاميين وغيرهم.

١٤- انظر المبحث الثالث من هذا الفصل

١٥- هشام جعفر : قراءات في الدلالات السياسية والفكرية لقانون الاضطهاد الديني (في) أمتي في العالم . مرجع سابق : ص ١٠٩-١٢٣.

١٦- حول خبرة الحالة الجزائرية : انظر د. نادية مصطفى : المنطقة العربية والنظام الدولي الجديد : مرجع سابق ص ١٠١-١٠٨.

١٧- حول هذه السياسات انظر على سبيل المثال:

- د.نادية محمود مصطفى : سياسات منع الانتشار النووي في العالم الثالث، السياسة الدولية ، أكتوبر ١٩٨٦.

١٨- د. نادية محمود مصطفى : السياسات المصرية والخيار النووي (في) د. أحمد يوسف (محرر) سياسة مصر الخارجية في عالم متغير . مركز البحوث والدراسات السياسية ، جامعة القاهرة، ١٩٩٠.

- أمين هويدي : الصراع العربي الإسرائيلي بين الرادع التقليدي والرادع النووي، مركز دراسات الوحدة العربية.

١٩- د. نادية محمود مصطفى : سياسات سباق التسلح الإسرائيلي العربي في الثمانينات . الفكر الاستراتيجي العربي . أبريل ١٩٩٠.

٢٠- محمود عزمي : القنبلة النووية الإسلامية، شئون الأوسط ، عدد ٩، ١٩٩٢.

٢١- د. نادية محمود مصطفى : خبرة تدمير القدرات العراقية في مجال أسلحة الدمار الشامل : سلسلة كراسات سياسية ، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة ، أغسطس ١٩٩٣.

٢٢- ملف السياسة الدولية : تمديد معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية ونزع أسلحة الدمار الشامل.

- د. ممدوح عطية، د. عبد الفتاح بدوي : السلام الشامل أو الدمار الشامل : نزع أسلحة الدمار الشامل، الصلاح للدراسات الاستراتيجية والانتاج الإعلامي ، باريس ١٩٩١.

٢٣- ملف السياسة الدولية : الحد من التسلح في الشرق الأوسط ، أكتوبر ١٩٩٢.

- أمين هويدي : الحد من التسلح في الشرق الأوسط بين المصداقية والوهم ، مجلة مستقبل العالم الإسلامي العدد ٨، خريف ١٩٩٢، ص ١٨٠-٢١٨

- د. محمد السيد سليم : ضبط التسلح وعملية السلام في الشرق الأوسط . المناهج والآفاق : دراسات في الأمن والاستراتيجية (عدد يولية١٩٩٤) . مركز البحوث والدراسات السياسية جامعة القاهرة.

٢٤- درية شفيق بسيوني : الخيار النووي الباكستاني الدواعـــي والحتميـــات : الفكـــر الاستراتيجي العربي العدد ٣١ يناير ١٩٩٠.

- د. جلال الحفناوي : التفجيرات النووية الهندية الباكستانية (في) أمتي في العـــالم، حولية قضايا العالم الإسلامي ١٩٩٨، مركـــز الحضـــارة للدراســـات السياســـية ١٩٩٨.

٢٥- د. جلال آمين : العولمة والدولة، المستقبل العربي، فبراير ١٩٩٨.

- Philipe G.Cerney : Paradoxes of the competition State : The dynamics of Political Globalization

- مصطفى كامل السيد : العولمة والدولة، ندوة العولمة من منظور مقارن: مركـــز البحوث والدراسات السياسية، مركز الدراسات والوثائق القانونية والاقتصاديـــة، ليون ، يونيه ١٩٩٨.

26- Jacques Donnelly: Universal Human Rights in Theory and Practice. Cornell university Press 1991.

27- G. Green wood : Is there a right of Humanitation intervention World Today . February 1993

- M. Goulding : Humanitation War , Military intervention and Human Rights . International Affairs vo. 69. No. 3. 1993.

- د.أحمد الرشيدي : بعض الإشكاليات النظرية لمفهوم التدخل الإنســـاني، قضايـــا حقوق الإنسان، الإصدار الثاني ، المنظمة العربية لحقوق الإنســـان ، القـــاهرة ، ١٩٩٧.

٢٨- انظر تحليلاً مقارناً في – جون اسبوسيتو ، مرجع سابق

- د. علا أبو زيد (محرر) : الحركات الإســـلامية فـــي آســـيا ، مركـــز البحـــوث والدراسات الآسيوية ، جامعة القاهرة ١٩٩٧.

- د. علا أبو زيد (محرر) : الحركات الإسلامية في عالم متغـــير (بالإنجليزيـــة) مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة .

- وحول بعض الحالات – مثل الجزائر – وخاصة أبعاد التدخلات الخارجية حول تطوراتها الداخلية منذ صعود جبهة الانقاذ ثم تصفيتها وحتى الآن ، انظر: إبراهيم البيومي غانم : الديموقراطية في الوطن العربي (حالة الجزائر) (في) تقرير أمة في عام ، ١٩٩٢، مركز الدراسات الحضارية (١٩٩٣). ص ١٤٧-١٦٥.
- فرانسوا بورجا: الإسلام السياسي – صوت الجنوب
- د. نادية مصطفى : المنطقة العربية والنظام الدولي الجديد : مرجع سابق ص٦٨-٧٥.
- Robin Wright : Islam , Democracy and the West , Foreign Affairs , Summer 1992, pp131-145
- د. سيف الدين عبد الفتاح ، شريف عبد الرحمن: الأزمة الجزائرية، متابعة لتطور مواقف الأطراف المختلفة في حلقة العنف المفرغة (في) أمتي في العالم، مرجع سابق ص ٢١١-٢٦٥
- عبير بسيوني : التدخل الخارجي في الصراعات الداخلية : حالة التدخل في العراق (مارس ٩١-سبتمبر ٩٦) ، رسالة ماجستير في العلوم السياسية (غير منشورة) كلية الاقتصاد، جامعة القاهرة، ١٩٩٧.

٣٠- حول التغيرات في الناتو بعد الحرب الباردة : انظر د.عماد جاد، حلف الأطلنطي، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، ١٩٩٩.

- حول العلاقة بين الحوار الأطلنطي المتوسطي الأمني وكذلك الحوار الأمني المتوسطي – الأوربي انظر:
- د.زينب عبد العظيم: البعد الأمني في الشراكة الأوربية المتوسطية. (في) د. سمعان بطرس فرج الله (محرر) مرجع سابق ص ١٨٥-٢٣٠

٣٢- انظر تحليلاً مقارناً للأبعاد السياسية

- د.زينب عبد العظيم : صندوق النقد الدولي والإصلاح الاقتصادي في الدول النامية : جوانب سياسية في دراسة الإصلاح الاقتصادي في غانا وشيلي ومصر، مركز بحوث ودراسات الدول النامية.

٣٣- انظر تحليلاً لهذا الارتباط في الحالتين في

- د.زينب عبد العظيم ، سلوى دعادر: أزمة جنوب شرق آسيا ، دراسة حالتي ماليزيا وأندونيسيا (في) أمتي في العالم ، مرجع سابق .

34- Malcolm Walters : Golobalization , London 1995(Ch : The New World chaos : Cultural Globalization)

٣٥- أحمد فخر : الجوانب الأمنية في وثائق الشراكة: بحث مقدم إلى الملتقى المصري الفرنسي حول المشاركة الأوربية المتوسطية ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، مركز الدراسات والوثائق الاقتصادية والقانونية، ١٩٩٧.

- محمد السماك : مرجع سابق ٢١٦-٢١٧

٣٦- د.زينب عبد العزيز: محاصرة وإبادة، موقف الغرب من الإسلام ، بيروت المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، ١٩٩٣.

- محمد الغزالي : صيحة تحذير من دعاة التنصير ، القاهرة ، دار الصحوة ، ١٩٩١.

٣٧- د. زينب عبد العزيز : تنصير العالم ، دار الوفاء للطباعة والنشر ، ١٩٩٥

- د. محمد عمارة : استراتيجية التنصير في العالم الإسلامي ، سلسلة بحوث الثقافة والحضارة ، مركز دراسات العالم الإسلامي بمالطا

٣٨- انظر تحليلاً للخصائص الهيكلية للدول الإسلامية وتأثيرها على العلاقات بينها

- د. محمد السيد سليم : العلاقات بين الدول الإسلامية، الرياض، ١٩٩٢.

٣٩- انظر تقويماً لمنظمة المؤتمر الإسلامي في :

- د. محمد السيد سليم (محرر) منظمة المؤتمر الإسلامي في عالم متغير، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة(١٩٩٦) بالإنجليزية.

٤٠- حول نماذج من الدراسات المتصلة بهذه الصراعات والأزمات والمناقشات انظر على سبيل المثال

- أحمد الرشيدي (محرر) أزمة الخليج الأبعاد الإقليمية والعالمية، مركز البحوث والدراسات السياسية ، جامعة القاهرة ١٩٩١.
- د. نادية محمود مصطفى : الحرب في البوسنة : (في) تقرير الأمة في عام ١٩٩٣ ، مركز الدراسات الحضارية ، الخاص ن ١٩٩٤.
- د.نادية محمود مصطفى ، أماني غانم : البوسنة بعد دايتون . في (أمتي في العالم).
- د.محمد السيد سليم : المشكلة الشيشانية : أوراق آسيوية ، رقم واحد.
- محمد السماك : موقع الإسلام في صراع الحضارات والنظام الدولي الجديد، ص ٧٩-١٠٧
- د. إجلال رأفت : الأزمة الصومالية طبيعتها وأسبابها : مستقبل العالم الإسلامي ، العدد ٨ خريف ١٩٩٢ ص ٨١-١١٣.
- د.حسن مكي : الصومال من الاستلاب الحضاري إلى الحرب الأهلية والإجتياح الاستعماري . دراسات استراتيجية عدد ١، يوليه ١٩٩٤ص ٣-١٤.
- د.مصطفى علوي (محرر) : الوطن العربي وكومنولث الدول المستقلة ، معهد البحوث والدراسات العربية ، جامعة الدول العربية ، ١٩٩٤.

٤١- د.إبراهيم البيومي ، عبد الله جاد ، أحمد ترك : التطورات الداخلية في تركيا وانعكاساتها الإقليمية والدولية (في) أمتي في العالم ، مرجع سابق.

- محمد السماك : مرجع سابق ص ١٣٨-١٤٩.
- د. رؤوف عباس (محرر) العلاقات العربية التركية – معهد البحوث والدراسات العربية ، جامعة الدول العربية.

- هيثم الكيلاني: تركيا والعرب ، دراسات استراتيجية (العدد٦) مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ١٩٩٦.
- د. سيف الدين عبد الفتاح ، أحمد صالح : التطورات الداخلية في إيران وصعود خاتمي وأثرها على التفاعلات السياسية والتفاعلات الإيرانية(في) أمتي في العالم(مرجع سابق) ص ٣٦٧-٤١٣

٤٢- العلاقات العربية – الإيرانية ، معهد البحوث والدراسات العربية.

- انظر أبحاث مؤتمر : سياسة مصر تجاه آسيا والذي نظمه مركز البحوث والدراسات الآسيوية في يناير ١٩٩٩.
- كذلك انظر : بحوث ندوة دول الجوار : تركيا ، إيران، أثيوبيا : مركز البحوث والدراسات السياسية – جامعة القاهرة ١٩٩٨.

٤٣- حول : أزمة لوكيربي انظر

- العالم الإسلامي والمتغيرات الدولية ، عالم الجنوب ومستقبل النظام الدولي
- قضية لوكيربي (نموذج حالة) بحوث مجلة مستقبل العالم الإسلامي، العدد ٦ ربيع ١٩٩٢.
- وحول العقوبات على العراق انظر
- د. نادية مصطفى، أحمد صالح : العقوبات الدولية على العراق : (في) أمتي في العالم : مرجع سابق . ص ٢٦٧-٣٢٣
- وحول سياسات الاحتواء المزدوج على كل من العراق وإيران انظر : د. أحمد ثابت : الترتيبات الأمنية في الخليج : العراق وإيران : حدود الاستبعاد والاحتواء المزدوج (في) د.سمعان بطرس فرج الله (محرر) مرجع سابق ص ١٤٧-١٨٣.

٤٤- انظر حول المتوسطية والشرق أوسطية وإعادة تجديد النظام العربي :

- د. نادية محمود مصطفى (محرر) : مصر ومشروعات النظام الإقليمي الجديد، مرجع سابق.

- انظر أيضاً أعمال مؤتمر معهد البحوث والدراسات العربية حول نفس المجال(في) د.سمعان بطرس فرج الله (محرر) : أعمال ندوة مستقبل الترتيبات الأمنية .. مرجع سابق
- وكذلك انظر أعمال المؤتمر السنوى الأول للمركز العربي للدراسات الاستراتيجية الذي عقد في إبريل ٩٦ تحت عنوان موقع الوطن العربي على خريطة القرن الواحد والعشرين ، من تحرير أ.السيد ياسين.

٤٥- د. نفين مسعد : منظمة الدول الثمان الإسلامية- في : د.سمعان بطرس فرج الله (محرر) مرجع سابق

46- Jessica Mathews : Power Shift , Foreign Affairs January-February 1996.

٤٧- قام على إعداده مركز الحضارة للدراسات السياسية عبر مجموعة من حلقات المناقشة للخبراء والتي انعقدت خلال ١٩٩٨.

ويتكون التصور من أربعة أوراق عمل قام بصياغتها على التوال، أ.د. نادية محمود مصطفى (للبلقان ، آسيا) ، أ.د. حمدي عبد الرحمن (إفريقيا)، أ.د. سيف الدين عبد الفتاح (المنطقة العربية) ولقد تم إعداد هذا التصور كقاعدة لتنظيم مؤتمر تحت عنوان "مناطق العالم الإسلامي : في نهاية قرن وبداية قرن".

٤٨- قام على إعداد هذا المحور أيضاً مركز الحضارة للدراسات السياسية كقاعدة لمشروع بحثي شامل ومقارن عن الأقليات المسلمة في العالم .